الواسطة دراسة نحوية صرفية

د. جمال محمد أحمد عوض مدرس اللغويات في الكلية

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا " محمد " رسول الله ، سيد المرسلين ، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين .

وبعد

فهذا بحث موضوعه " الواسطة دراسة نحوية وصرفية " ، ولعل الذي دفعني لدراسة هذا الموضوع يكمن في الأسباب الآتية :-

أولاً : أن الواسطة تمثل عاملاً مهماً من عوامل الثراء اللغوي ، فهي في أكثر جوانبها تساعد في الوصول إلى ما لا يمكن الوصول إليه بطريق مباشر ، وهذا كله يصب في رصيد اللغة مما يعد عاملاً من عوامل ثرائها .

ثانياً : أن الواسطة تمثل شهادة على ما تمتاز به اللغة العربية من المرونة ؛ إذ لولا تلك المرونة ما تمكّن النحاة من استخدام العوامل المساعدة في الوصول إلى صيغ وأحكام ما كان يمكن الوصول إليها لولا أنّ طبيعة اللغة العربية تساعد على ذلك.

ثالثاً : أن دراسة هذه الظاهرة يظهر الجهد الطيب الذي بذله النحاة المتقدمون في تقعيد اللغة ، فلم يركنوا إلى الممكن والمتاح ؛ وإنما تعداه إلى غير المتاح الذي يتطلب استخدام عوامل مساعدة ، واستدعاء وسائط .

وفي المقابل فإن دراسة هذه الظاهرة يظهر التقصير الذي أصاب بعض النحاة المعاصرين الذين لم يضيفوا للعربية شيئاً ، وفي الوقت نفسه تتعالى صيحاتهم للتخفيف من قواعد اللغة ، فكانت دعوتهم للخصم من رصيد اللغة بدلاً من الإضافة إليها كما فعل المتقدمون .

رابعاً : أن لدراسة هذه الظاهرة قيمة علمية كبيرة ؛ لأن الواسطة لها أثر في أكثر من موضع في النحو والصرف ، كما أن أثرها يمتاز بالتنوع ، بل إن آثارها قد تكون مزدوجة بحيث تؤدي الغرض الذي جئ بها من أجله ، وفي الوقت نفسه يتعدى دورها إلى أثر آخر ، فيؤدي أثرها على اكتساب فضيلتين .

هذا ، وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة تقسيم البحث إلى مقدمة و فصلين ، وخاتمة .

أما المقدمة فقد أشرت فيها إلى قيمة هذا الموضوع وأسباب اختياره وكيفية البحث فيه

أمَّا الفصل الأول : فقد تناولت فيه المظاهر النحوية للواسطة .

وأمَّا الفصل الثاني : فقد تناولت فيه المظاهر الصرفية للواسطة .

وقد تناولت هذه المظاهر بالدراسة مركزاً على اثر الواسطة فيها ، وموقف النحـــاة منها في كل موضع من حيث ضرورة الاستدعاء أو طلب الإسقاط .

أما الخاتمة فقد أشرت فيها إلى أهم النتائج والاستنتاجات التي خرجت بها من تلك الدراسة وفي الختام ، فإنني لا أدعي الكمال في هذا العمل ، فإن نال القبول فهـــذا مـــا أرجوه ، وإلاَّ فمعذرة، ولا يسعني إلا أن أدعو الله – سبحانه – بقوله " رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِـــذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا "

والله اسأل أن يهدينا سواء السبيل ، إنه نعم المولى ونعم المصير.

د / جمال محمد أحمد عوض

الفصل الأول
المظاهر النحوية للواسطة

أولاً: المثنى :

ليست كل كلمة في لغتنا العربية صالحة للتثنية ؛ وذلك لأن النحاة وضعوا عدداً من القيود التي لابد من توفّرها في الكلمة المراد تثنيتها ، ومن هذه القيود :-

١- أن تكون الكلمة مفردة .
٢- أن تكون معربة .
٣- أن تكون منكرة .
٤- ألاّ تكون مركبة .
٥- اتفاق اللفظ .
٦- اتفاق المعنى .
٧- أن يكون للكلمة مماثل في الوجود .
٨- ألاّ يستغنى بتثنية غيرها عن تثنيتها [١] .

وبعض هذه القيود فقده يمنع التثنية ، فالواسطة لا تجدي معه شيئاً ، غير أن النحاة التمسوا طرفاً أخرى للتثنية ، اعتمدوا فيها على اللجوء إلى الوسائط في الوصول إلى التثنية، ويندرج تحت هذا ثلاث مسائل :

المسألة الأولى: تثنية المركب الإسنادي.

المركب الإسنادي هو واحد من المركبات ، وهو قسيم المركب المزجي ، والمركب الإضافي .

والمركب الإسنادي هو : ما تكوّن من جملة اسمية أو فعلية سُمِّى بها [٢] .

نحو : تأبط شراً ، وشاب قرناها ، وسعاد مجتهدة (مسمى بها) .

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة القواس ٢٧١/١ : ٢٧٣ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٧٤/١ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٧/١ : ٢٧٣ .

وهذا النوع من المركبات لا يمكن الإتيان منه بالمثنى بطريق مباشر ؛ وذلك لأن التثنية تبطل الحكاية [١] .

والنحاة يتفقون على أن هذا النوع من المركبات السبيل الوحيد لمجيء المثنى منه هو اللجوء إلى الواسطة؛ واللجوء إليها متحتم وضروري؛ لأن المباشرة متعذرة لفقد الإقراد.

ومن أشهر الوسائط التي يلجأ إليها النحاة لتثنية المركب الإسنادي كلمة " ذو " للمذكر ، و " ذات" للمؤنث فهم يجرون على الواسطة قانون المثنى في الرفع بالألف ، والنصب والجر بالياء ، ثم يضيفون الواسطة إلى المركب الإسنادي .

يقال في تثنية نحو : تأبط شراً ، جاء ذو تأبط شراً ، ورأيت ذَوَيْ تأبط شراً ، وسلمت على ذَوَيْ تأبط شراً .

ويقال في نحو سعاد مجتهدة : جاءت ذاتا سعاد مجتهدة ، ورأيت ذاتيْ سعاد مجتهدة ، وسلمت على ذاتيْ سعاد مجتهدة .

قال سيبويه : " واعلمْ أن الاسم إذا كان محكياً لم يُثَن .... إلاَّ أنْ تقول : .... كلاهما ذرا حبا، لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسماً " [٢] .

ونلحظ أن سيبويه لن يتقيد بلفظ "ذو" أو "ذات" التي استخدمهما معظم النحويين كواسطة لتثنية المركب الإسنادى، وإنما استخدم لفظاً أخر، وهو "كلاهما"، وهذا يدل على أنه ليست هناك واسطة معينة يمكن التقيد بها في تثنية المركب، بل يكفي الإتيان بأي لفظ يدل على تثنية المركب الإسنادى، وهذا الأمر يؤيده قول أبي البقاء: "وإذا أردت تثنية الجمل قلت: هذان ذوا تأبط شراً، أو اللذان يقال لكل واحد منهما تأبط شراً"[٣].

ويفهم مما سبق أن الواسطة في المركب الإسنادي أمر لا مفر منه حتى يمكن تثنية هذا النوع من المركبات ، وهذا التوجه متفق عليه عند النحاة ، وأكاد أدّعِي أنه لم يشذ واحد منهم في القول بإسقاط الواسطة .

والمركب الإسنادي في كل الأحوال مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية ، أما الواسطة فإنها تعرب إعراب المثنى حسب موقعها في الجملة[٤].

---

(١) الأشموني ٤١١/٣ .
(٢) الكتاب ٣٢٧/٣ .
(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٨٩/١ .
(٤) كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمنى صـ ١٨٨ ، وينظر المقرب ٣٩٦/٢ .

المسألة الثانية : تثنية المركب المزجي :

المركب المزجي هو : ما تكون من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كلمة واحدة بحيث تنزل الثانية من الأولى منزلة تاء التأنيث نحو : بعلبك ، وسيبويه [١] .

وهذا النوع من المركبات قصدتُ فَصْله عن المركب الإسنادي؛ لأن هذا متفق على الواسطة فيه عند النحاة، أما المركب المزجي فكلمة النحاة فيه ليست واحدة؛ فبعضهم رأى أن الواسطة هي السبيل الوحيد لمجيء المثنى منه، وبعضهم رفض ذلك، وأسقط الواسطة؛ لأنهم يرون إمكانية الإتيان بالمثنى منه بطريق مباشر. والمثبتون للواسطة يرون أن المركب المزجي مثله مثل المركب الإسنادي لا يثنى بنفسه مباشرة؛ وإنما يثنى بواسطة "ذو" و"ذات" بعد تثنيتهما وإضافتهما. أو اللجوء إلى أي واسطة تدل على تثنية المركب المزجي.

يقال في تثنية نحو سيبويه: جاء ذوا سيبويه، ورأيت ذَوَيْ سيبويه، وسلمت على ذَوَيْ سيبويه ويقال في المؤنث: هناك ذاتا بعلبك، ورأيت ذاتا بعلبك، وسافرت إلى ذاتا بعلبك[٢].

وإنما تمسك النحاة بالواسطة في المركب المزجي ؛ لأنهم شبهوه بالمحكي أو المركب الإسنادي فأخذ حكمه في اللجوء إلى الواسطة [٣] .

أمّا المسقطون للواسطة والقائلون بالمباشرة، فقد تعددت طرقهم في تثنية المركب المرخي.

فقد جوّز الكوفيون تثنية نحو : بعلبك على لفظه ، واختار مذهبهم ابن هشام الخضراوي ، وأبو الحسين بن أبي الربيع [٤] .

يقال : البعلبكان ، والبعلبكيْن .

والمبرد يجيز في نحو سيبويه : السيبويهان ، فيكون قد اجاز تثنية المركب المزجي على لفظه مثل الكوفيين [٥] .

---

(١) الأشموني ٤١١/٣ ، ٤١٢ .

(٢) شرح الاشموني ٤١١/٣ ، ٤١٢ ، وينظر شرح الكافيه الشافية لابن مالك ١٨٩٠/٤ .

(٣) الهمع ١٤٠/١ ، ١٤١ .

(٤) المصدر السابق ١٤٠/١ ، ١٤١ ، وينظر اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء ٨٩/١ .

(٥) المقتضب ٣١/٤ ، وينظر شرح الرضي على الكافيه ٣٨٥/٣ ، ٣٨٦ .

وقد نقل ابن مالك عن بعض النحاة انهم يعاملون المركب المزجي في التثنية على حد معاملته في النسب ، فيحذفون العجز ويولون آخر الصدر العلامة.

يقال : جاء السيبان ، ورأيت السيبين ، وسلمت على السيبين [١] .

ويقال : الحَضران في حضر موت ، والبعلان في بعلبك .

ونقل أبو حيان عن خطاب الماردي أن بعض النحاة يثنون العجز مع بقاء الصدر على حاله ، وهؤلاء هم الذين جعلوا الإعراب في الآخر فيقال : هذان معدي كربان ، وحضر موتان ، وفي النصب والجر بالياء .

وهناك من النحاة مَنْ يعرب المركب المزجي إعراب المتضايفين، وهؤلاء يثنون الصدر مع بقاء العجز على حاله فيقال: حضرا موت، وحضريْ موت في النصب والجر[٢].

هذا ، وقد عامل النحاة المركب العددي كخمسة عشر معاملة المركب المزجي واجروا عليه أحكامه سواء في إثبات الواسطة أم في إسقاطها .

فمن اثبت الواسطة قال : جاء ذوا خمسة عشر ، وذَوَيْ في النصب والجر [٣] .

ومن أسقطها ولجأ إلى المباشرة ثنى العجز وأبقى الصدر على حاله ، فكأنه ثنّى على لفظه كالصحيح .

قال ابن الحيدرة : " نحو ... خمسة عشران ، ورأيت خمسة عشرين ، ومررت بخمسة عشرين [٤] .

وتفهم مما سبق أن موقف النحاة من الواسطة في المركب المزجي وما ألحق به لم يكن واحداً ، فبعضهم يتمسك بالواسطة ويرى أنها السبيل الوحيد لإمكان تثنية المركب المزجي ، وبعضهم يرفضها ويتمسك بالمباشرة ، مع تعدد طرقها .

وكأن هؤلاء يعاملون المركب المزجي معاملة مكتمل الشروط ، وعلى رأيهم لا يعد التركيب المزجي عائقاً في سبيل الوصول إلى معنى التثنية منه .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٧٧/١ ، وينظر شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٤٤/١ .

(٢) الارتشاف ٥٥٢/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٨٥/٣ ، ٣٨٦ .

(٤) كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمنى صـ ١٨٨ .

ولعل هؤلاء الرافضين لمبدأ الواسطة أرادوا إدخال المزجي في القاعدة العامة ومنْ هنا كان الأولى استدعاء الواسطة حتى يمكن تثنية المركب المزجي ، فيكون حكمه حكم المركب الإسنادي في التثنية [١] .

المسألة الثالثة : تثنية المسمى بالمثنى وملحقاته .

تكاد آراء النحاة تتفق على أن المثنى لو سمى به وصار علماً وأريد تثنية هذا المسمى فإنه لا يصح تثنيته بطريق مباشر ، وإنما يعامل معاملة المركب الإسنادي في الاعتماد على الواسطة في الوصول إلى معنى التثنية منه .

ومعنى هذا أننا نأتي قبل المثنى المسمى به بالكلمة التي يتوصل بها إلى التثنية، وهي " ذو " قبل المثنى المذكر ، و " ذات " قبل المثنى المؤنث ، على أن تخضع الواسطة لإعراب المثنى رفعاً ونصباً وجراً، أما المثنى المسمى به فيكون حكمه الجر؛ لأنه مضاف إليه [٢] .

يقال في – زيدان – مسمى به – جاء ذوا زيدان ، ورأيت ذوَيْ زيدان ، وسلمت على ذَوَي زيدان .

ويقال في زينبان – مسمى به – : ذاتا زينبان رفعاً ، وذاتيْ زينبان نصباً وجراً

قال ابن مالك : " وما صُنع بالجملة المسمى بها يصنع بالمثنى ... فيقال في تثنية (زيدين) – مسمى به – (هذان ذوا زيدين) كما قيل في تثنية (كلبتي الحداد): هاتان ذواتا كلبتين [٣] .

وعلى هذا يكون حكم المثنى المسمى به هو حكم المركب الإسنادي في الاعتماد على الواسطة في الدلالة على معنى التثنية فيه [٤] .

والواسطة هنا تؤدي دوراً آخر غير الدلالة على معنى المثنى وهو التفريق ورفع اللبس بين المثنى الحقيقي ، والمثنى المسمى به ، إذ اللجوء إلى المباشرة في تثنية

---

(١) شرح الفية ابن معط لابن القواس ٦٤٤/١ .

(٢) شرح الاشموني ٤١١/٣ ، ٤١٢ .

(٣) شرح الكافيه الشافية لابن مالك ١٩٨٠/٤

(٤) المركب الإضافي اتفق معظم النحاة على تثنية صدره دون العجز يقال " جاء عبدا الله ، ورأيت عبديْ الله ، وسلمت عبد الله حاشية الخضري ٨٥/١

المسمى به من المثنى تُوقِع في لبس واضطراب ، ولا ندري إن كان اللفظ الموجود أمامنا مثنى حقيقة أو مسمى به ، فالواسطة تقوم بدور مزدوج وهو الدلالة على معنى التثنية في المسمى به من المثنى ، ورفع اللبس بينه وبين المثنى حقيقة .

ثانيا: جمع المذكر السالم:

كما وضع النحاة شروطاً لابد من توفرها في الكلمة المراد تثنيتها كذلك وضعوا شروطاً للكلمة المراد جمعها ، والذي يجمع جمع مذكر سالماً نوعان هما : الجامد ، والصفة ، وكل نوع منهما لابد من توافرها فيه عدة شروط فمن شروط الجامد أن يكون علماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ، ومن شروط الصفة أن تكون لمذكر ، عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ، ولا فعلان فعلى ، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث [١] .

ونلحظ من خلال تلك الشروط أن التركيب كما وقف حائلاً أمام التثنية المباشرة فإنه يقف حائلاً أما الجمع المباشر للمركب الإسنادي والمزجي .

ويندرج تحت هذا ثلاث مسائل .

المسألة الأولى : جمع المركب الإسنادي :

هذا النوع من التركيب لا يجمع جمع مذكر سالماً بطريق مباشر؛ وذلك لأن التركيب يتنافى مع الجمع، وعلى هذا فلا يجمع المركب الإسنادي هذا الجمع إلا بطريق غير مباشر، وذلك عن طريق استخدام إحدى الوسائط التي تدل على معنى الجمع من هذا المركب، فنأتي -مثلاً- بكلمة "ذوو" في حالة الرفع، و " ذَوِي في النصب والجر.

. يقال في نحو تأبط شراً : جاء ذوو تأبط شراً ، ورأيت ذَوِي تأبط شراً ، وسلمت على ذَوِي تأبط شراً [٢] .

فالنحاة كما اتفقوا على أنه لا سبيل للوصول إلى معنى التثنية من هذا المركب إلا باللجوء إلى الواسطة نجدهم يتفقون على ضرورة الاعتماد على الواسطة عند إرادة معنى الجمع منه [٣] .

---

(١) شرح ابن عقيل ٥٢/١ .

(٢) كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمنى ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٣) الارتشاف ٥٧١/٢ ، وينظر شرح الأشموني ٤١١/٣ .

قال سيبويه : " واعلم أنَّ الاسمَ إذا كان محكياً لم يثن ولم يجمع إلا أن نقول : كلهم تأبط شراً وكلاهما ذرًّا حبّاً ، لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسماً " (١) .

وقال ابن مالك": فإنْ قصد جمع علم منقول من جملة كـ "برق نحره" تَوصّل إلى ذلك بأن يضاف إليه "ذو" مجموعاً كقولك في جمع "برق نحره" : هم ذوو برق نحره(٢).

ولا يخفي أن الواسطة تخضع لإعراب جمع المذكر السالم رفعاً بالواو ، ونصباً وجراً بالياء ، أما المركب الإسنادي فهو في موضع المضاف إليه ، ويكون جره بكسره مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية (٣) .

وإنما كان اللجوء إلى الواسطة أمراً لا مفر منه ؛ لأن الجمع يتنافى مع الحكاية .

المسألة الثانية : جمع المركب المزجي .

كما اختلف النحاة في إثبات الواسطة أو إسقاطها عند تثنية هذا المركب نجد الاختلاف نفسه عند إرادة جمعه .

فالمشهور عند أكثر النحاة أن هذا الجمع لا يجمع بطريق مباشر ؛ لأن التركيب يتنافى مع الجمع ، ولكنهم شبهوه بالمركب الإسنادي فأخذ حكمه في الاعتماد على الواسطة عند إرادة معنى الجمع منه .

يقال في نحو " سيبويه " ، و " بعلبك " ونحوهما : جاء ذوو سيبويه ، ورأيت ذَوِي سيبويه ، وسلمت على ذَوِي سيبويه (٤) .

أمَّا المسقطون للواسطة فأشهرهم الكوفيون والمبرد ، وهؤلاء يحوزون جمع هذا المركب على لفظه ، دون الحاجة لواسطة (٥) .

وعلى هذا الرأي يقال في جمع نحو سيبويه : سيبويهون رفعاً ، وسيبويهين نصباً وجراً بإلحاق علاقة الجمع بلا حذف (٦) .

---

(١) الكتاب ٣/٣٢٧ .
(٢) شرح الكافيه الشافية ٤/١٨٩٠ .
(٣) التصريح ١/٢٣٦ ، وينظر حاشية الخضري ١/٨٥ .
(٤) شرح الرضى على الكافيه ٣/٣٨٥ ، ٣٨٦ ، وينظر الهمع ١/١٤٠ ، ١٤١
(٥) الارتشاف ٢/٥٧١ ، وينظر المقتضب ٤/٣١ .
(٦) حاشية الخضري ١/٨٥ .

ومن النحاة من يجمع الصدر ويحذف العجز فيقال " سيبون ، وسيبين [١] .

وقد أجاز ابن الحيدرة الواسطة والمباشرة على السواء فقال: " وإن كان من جملة مركبة من اسم وصوت مثل سيبويه، وعمرويه، ودرستويه، ونفطويه كان فيه قولان : إن شئت قلت: سيبويهون وسيبويهين، وإن شئت قلت: ذوو سيبويه وذوي عمرويه[٢].

والأولى أن يأخذ المركب المزجي حكم المركب الإسنادي في اللجوء إلى الواسطة؛ لأن طرحها والاعتماد على المباشرة قد يؤدي إمَّا إلى ثقل مفرط في اللفظ ، وإمَّا إلى الوقوع في اللبس عند حذف بعض أجزائه [٣] .

المسألة الثالثة : جمع المسمى بجمع المذكر السالم أو ملحقاته .

إذا سُمِّى بجمع المذكر السالم أو بما أُلحق به نحو " زيدون ، وعليون ، وأريد جمع هذا العلم جمع مذكر سالماً فلابد من اللجوء إلى الواسطة فيكون حكمه في هذا حكم المركب الإسنادي [٤]

فجمع المسمى به يكون عن طريق الاستعانة بلفظ "ذو" ونحوه، وتلحقها علامة الجمع رفعاً، ونصباً، وجراً، وتكون في موضع المضاف، والعلم بعدها في موضع المضاف إليه.

يقال : جاءني ذوو زيدون ، ورأيت ذَوِي زيدون ، وسلمت على ذَوِي زيدون .

والواسطة هنا تؤدي إلى الوصول إلى معنى الجمع من هذا العلم المسمى به ، ومن جهة أخرى فإن اللجوء إليها يفرق بين الجمع الحقيقي ، والمسمى به .

ومعنى هذا أن طرح الواسطة في هذا الموضع واللجوء إلى المباشرة ، يوقع في لبس بين الجمع الحقيقي ، والمسمى به .

---

(١) التصريح لخالد الأزهري ٢٣٦/١ .

(٢) كشف المشكل في النحو صـ ١٩٣ ، صـ ١٩٤ .

(٣) بقى من أنواع المركب : المركب الإضافي ، وهذا النوع يجمع صدره ، أما عجزهُ مجرور دائماً ، لأنه مضاف إليه يقال في جمع نحو عبد الله: جاء عبدو الله، ورأيت عَبدِي الله ، وسلمت على عبدي الله . (حاشية الخضري ٨٧/١)

(٤) شرح الاشموني ٤١١/٣ ، ٤١٢ ، وينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٨٩٠/٤، وشرح الفية ابن معط للقواس ٢٩٠/١ .

ثالثاً: جمع المؤنث السالم:

هذا النوع الآخر من جمعي التصحيح ، وتؤدي الواسطة فيه دوراً متفقاً عليه عند النحاة سواء في جمع المركب الإسنادي ، أم في جمع المسمى به من هذا الجمع .

فالمركب الإسنادي لا يمكن جمعه جمع مؤنث سالماً بطريق مباشر ؛ لأن التركيب يتنافى مع الجمع من المركب الإسنادي ، ومن هنا كانت الحاجة ملحة لوجود وسيط يساعد على مجيئ معنى هذا الجمع من المركب الإسنادي(١) .

والواسطة هنا – غالباً – كلمة " ذات " التي تجمع جمع مؤنث سالماً فيقال ذوات ويجري عليها إعراب هذا الجمع ، أما المركب الإسنادي فيبقى على حاله بلا تغيير ويكون فى محل جر بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية(٢) .

يقال في جمع " زاد الجمال " – علم امرأة – : جاءت ذوات زاد الجمال ، ورأيت ذواتِ زاد الجمال ، وسلمت على ذواتِ زاد الجمال .

والقول نفسه يقال في جمع المسمى به من جمع المؤنث السالم نحو عنايات ، فالمسمى به يأخذ حكم المركب الإسنادي في الاعتماد على الواسطة في مجئ معنى الجمع منه ، فيجب الإتيان بلفظ " ذات " مجموعاً ، ومضافاً إلى المسمى به من هذا الجمع يقال في نحو عنايات – جمع مؤنث سالم – مسمى به – : جاءت ذواتُ عنايات، ورأيت ذواتِ عنايات ، وسلمت على ذوات عنايات .

وكما سبق القول فإن الواسطة هنا تقوم بدور مزدوج ، فعن طريقها يؤتي بمعنى الجمع ، وبفضلها يرفع اللبس بين الجمع الحقيقي ، والمسمى به .

ومن خلال دراسة دور الواسطة في المثنى والجمع بنوعيه نلحظ الآتي :

أولاً: اتفاق النحاة على استدعاء الواسطة عند جمع المركب الإسنادي أو عند تثنيته.

ثانياً: اتفاق النحاة على استدعاء الواسطة عند جمع المسمى به أو عند تثنيته فهم يعاملونه معاملة المركب الإسنادي .

ثالثاً: اضطربت آراؤهم بالنسبة للمركب المزجي، فبعضهم عامل هذا النوع معاملة

---

(١) شرح الرضى على الكافية ٣/٣٨٥ ، ٣٨٦ .

(٢) شرح الأشموني ٣/٤١١ ، ٤١٢

المركب الإسنادي ، واعتمد فيه دور الواسطة .

وبعضهم أسقط الواسطة ولجأ إلى المباشرة، مع الاختلاف في طريقة التثنية أو الجمع.

رابعاً: أن دور الواسطة قد يتعدي مرحلة المساعدة في مجيء التثنية أو الجمع بحيث تقوم برفع اللبس بين المثنى والجمع الحقيقيين ، وبين المسمى بهما .

رابعا: الابتداء:

إذا كان النحاة في باب الإعراب بالنيابة قد أوجدوا للواسطة دوراً مهماً في المساعدة على مجيء معنى التثنية أو الجمع من أمور لا يمكن الإتيان منها بذلك بطريق مباشر ، فإنهم في هذا الباب – باب الابتداء – أوجدوا للواسطة دوراً آخر يتعلق بالإعمال ، وما بين التشبث بدور الواسطة في الإعمال في هذا الباب ، وبين الإسقاط تتبلور أمامنا مسألة هي : دور الواسطة في رفع خبر المبتدأ .

هذا ، ويتتبع آراء النحاة في رافع المبتدأ والخبر وجدنا آراءهم مضطربة حول حقيقة دور الواسطة في رفع الخبر ، فبعض هذه الآراء أثبت دور الواسطة في رفع الخبر ، وبعضها يسقط هذا الدور .

ويتضح هذا من عرض آراء النحاة في رافع المبتدأ والخبر ، وفيه آراء :

الأول: يرى المحققون من البصريين أن المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء ؛ وذلك لأنه لمّا عمل في الأول عمل في الثاني قياساً على العوامل اللفظية [1] .

وهذا الرأي يُسقط الواسطة ؛ إذ إن الابتداء – وهو عامل معنوي – عمل في المبتدأ والخبر دون الحاجة لوسيط منهما أو من خارج الجملة الاسمية .

وهذا الرأي يبرز قوة الابتداء كعامل يستطيع التأثير في طرفي الجملة الاسمية معاً فهو عامل قوي غير منهك حتى يتقاصر مداه على المبتدأ ، ويحتاج إلى قوة دفع من أحد طرفي الجملة الاسمية حتى يصل تأثيره إلى الطرف الآخر ، وهو الخبر .

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٨١٦/٢ ، وينظر شرح ابن عقيل بحاشية الخضري ٦٩/١ .

الثاني: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وقد نسب هذا القول لسيبويه[١].

قال سيبويه : " فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك: عبد الله منطلق ، ارتفع عبد الله ؛ لأنه ذكر ليبني عليه المنطلق ، وارتفع المنطلق ؛ لأنَّ المبني على المبتدأ بمنزلته " [٢] .

فلا واسطة في هذا الرأي ؛ لأن المبتدأ ارتفع بالابتداء ، وهو عامل معنوي ، والخبر ارتفع بالمبتدأ ، وهو عامل لفظي .

الثالث: أن الابتداء رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ، وقد نسب هذا الرأي للمبرد [٣] .

وهذا الرأي يثبت الواسطة في الإعمال؛ إذ إن الابتداء رفع الخبر بواسطة المبتدأ.

والقول بالواسطة هنا مردود ؛ لأنه قول يقتضي كون العامل معنى متقويا بلفظ، والمعهود كون العامل لفظاً متقوياً بمعنى ، كتقوىّ المضاف بمعنى اللام أو بمعنى " مِنْ " فالواسطة تؤدي إلى جعل الابتداء – وهو عامل معنوي – يتقوى بالمبتدأ – وهو عامل لفظي – وهذا لا نظير له ، فوجب إسقاطها .

والنحاة المثبتون لدور الواسطة في الإعمال في هذا الباب يرون أنه لا مبرر لإسقاط دور الواسطة بدعوى عدم النظير ؛ لأن النظير موجود في اللغة ، وهو إعمال أداة الشرط في الجواب بواسطة فعل الشرط [٤] .

والتنظير مردود لدى مسقطي الواسطة ؛ لأن أداة الشرط وفعله لفظان ، فلو قَوى أحدهما بالآخر لم يكن بدعاً ، وأما الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ ، فلو قوى اللفظ بالمعنى لصار قريباً بخلاف العكس ، فهو بعيد لا نظير له [٥] .

---

(١) الكتاب ٢٧٨/١ .

(٢) المصدر السابق ٢٧٨/١ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/١ ، ٣٤١ .

(٣) المقتضب ١٢٦/٤ ، وينظر شرح الأشموني ١٨٣/١ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٠/١ .

(٥) المصدر السابق ٢٧٠/١ ، ٢٧١ ، وينظر أسرار العربية ٧٦ ، والهمع ٩٤/١ .

الرابع: أن المبتدأ والخبر ترافعا أي: أنّ كلاً منهما عمل في الآخر، وهذا رأي الكوفيين[١].

وهذا الرأي يسقط الواسطة في الإعمال ، بل ويسقط العامل المعنوي ، فهو رأي قائم على تبادل الإعمال ، فالمبتدأ عمل في الخبر ، والخبر عمل في المبتدأ ، فلمّا اقتضى كل منهما الآخر عمل في صاحبه [٢] .

وهو رأي ضعيف ، ويبطله أمران :

أحدهما : وجوب تقدم كل منهما على الآخر من جهة العاملية ، وتأخره من جهة المعمولية في حالة واحدة ، وهو محال .

والآخر : أن الخبر قد يكون موصولاً ، فلو عمل في المبتدأ ، لعملت الصلة فيما مثلها، وهو محال [٣] .

هذه أهم الأقوال في رافع المبتدأ والخبر ، وبيان أثر الواسطة فيها ، وهي أقوال تتردد بين إثبات الواسطة وإسقاطها ؛ وإسقاط الواسطة هنا أولى ؛ لأن إثباتها يترتب عليه ما لا نظير له في اللغة العربية ، وهو تقوى العامل المعنوي باللفظ [٤] .

خامسا: الاشتغال:

الاشتغال هو : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل ، قد عمل في ضمير الاسم السابق أو في سببه – وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق – بحيث لو تفرغ العامل للاسم المتقدم لعمل فيه لفظاً أو تقديراً [٥] .

فمثال المشتغل بالضمير : زيداً ضربته ، وزيداً مررت به ، ومثال المشتغل بالسببي : زيداً ضربت غلامه .

فكل من الفعلين (ضربت) و(مررت) اشتغلا بضمير الاسم السابق، وفي المثال الثالث لم يشتغل عن الاسم المتقدم بضميره، وإنما اشتغل بسببه أي: بما أضيف إليه ضميره[٦].

---

(١) شرح الأشموني ١٨٣/١ .
(٢) الإنصاف ٤٤/١ : ٥١ .
(٣) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٨١٦/٢ ، ٨١٨ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٠/١ ، ٢٧١ .
(٥) ابن الناظم صـ ٢٣٧ .
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٦/١ ، وينظر الهمع ١٤٩/٥

ونلحظ من خلال تلك الأمثلة أن وجود الواسطة وعدمها في هذا الباب متوقف على نوع الفعل (المشغول) ، وهذا بدوره مرتبط بباب التعدي واللزوم .

وذلك لأن الفعل أو (المشغول) إن كان فعلاً متعدياً فإنه لا يحتاج إلى واسطة تصل بينه وبين ضمير الاسم السابق ، أو بينه وبين سببه ؛ لأن المتعدي يصل إلى الضمير بنفسه ، إذ هو في الأصل يصل إلى الظاهر بنفسه ، فكذلك ضميره .

إمَّا إذا كان الفعل (أو المشغول) لازماً وقاصراً فإنه لا يصل إلى ضمير الاسم المتقدم أو إلى سببه بنفسه ؛ وإنما يصل إليه بواسطة حرف الجر ؛ وهذا راجع إلى أصل الفعل ، فهو لا يصل إلى الاسم الظاهر أو المفعول بنفسه ، وكذا لا يصل إلى ضميره ؛ لأنه – أصلاً – فعل قاصر ؛ فكما لا يصل إلى مفعوله إلا بواسطة حرف الجر ، فهو لم يصل إليه مباشرة وإنما بمعونة الباء ، فلا يقال : مررت زيداً .

وهذا الفعل ونحوه في باب الاشتغال لا يمكن أن يصل إلى المشغول عنه بنفسه، فلا يقال : زيداً مررت ، وإنما لابد من استدعاء واسطة تكون بمثابة قناة اتصال بين المشغول وضمير المشغول عنه ، وهذه الواسطة هي حرف الجر[١] .

وحرف الجر أو (الواسطة) قد يتصل بضمير الاسم المتقدم مباشرة نحو : زيداً مررت به ، وقد يتصل بلفظ آخر سببي يعمل فيه الفعل ويكون مضافاً لضمير الاسم السابق نحو : زيداً مررت ببيته [٢] .

ومعنى ما سبق أن الواسطة ثابتة في هذا الباب إذا كان المشغول قاصراً،وساقطة لا يحتاج إليها إن كان المشغول مجاوزاً نحو : زيداً ضربته ، وزيداً ضربت غلامه[٣].

فبين نوع الفعل والواسطة ارتباط وثيق ، فالتعدي في المشغول يسقط الواسطة واللزوم في المشغول يجعل استدعاء الواسطة شيئاً جوهرياً في هذا الباب ؛ لأن عناصر الاشتغال لن تتم بطريقة صحيحة إلا بالاعتماد على الواسطة ، إذ المشغول في حال لزومه لا يمكن الاعتماد عليه – وحده – في الوصول إلى ضمير المشغول عنه .

---

(١) التصريح ٣٤٩/٢ .

(٢) حاشية الخضري ٣٩١/١ ، وينظر ألفية ابن معط لابن القواس ٨٤٨/١ ، ٨٤٩ .

(٣) حاشية الخضري ٣٩١/١ .

سادسا: الفعل اللازم

الفعل من حيث التعدي واللزوم ينقسم قسمين : **متعد ، ولازم**

فالفعل المتعدي : هو الذي ينصب مفعولاً واحداً أو اثنين أو ثلاثة بنفسه دون أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر أو غيره مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم (١) .

نحو: ذاكرت النحو، وظننت عمراً منطلقاً، وأعطيت زيداً جبة، وأعلمت زيداً عمراً منطلقاً.

فالأفعال " ذاكر " و " ظن " و " أعطى " و " أعلم " وصلت إلى معمولاتها بنفسها دون الحاجة إلي وسيط خارجي ؛ وذلك لأنها أفعال متعدية أو مجاوزة تملك من قوة الدفع الذاتي بحيث تصل إلى وسيط المعمول دون حاجة إلى استدعاء وسيط خارجي ، بل إن تلك القوة قد تتضاعف بحيث تصل إلى أكثر من مفعول .

وأما الفعل اللازم فهو الذي لا ينصب مفعولاً به بنفسه ، وإنما ينصبه بمعونة حرف الجر أو غيره من حروف التعدية (٢) .

نحو : خرجت من المنزل ، وصلت إلى الجامعة ، وجلست في القاعة .

فالأفعال " خرج " و " وصل " و " جلس " لا تملك من القوة الذاتية بحيث تصل إلى معمولاتها بنفسها ؛ لأنها أفعال قاصرة ، ومن هنا كانت الحاجة ملحة إلى وجود وسيط خارجي يقوم بعمل الاتصال بين العامل القاصر ومعموله .

قال أبو البقاء: "وحروف الجر تختص بالأسماء؛ لأن الغرض منها إيصال الفعل القاصر إلى ما يقتضيه، والفعل لا يقتضي إلا الاسم، فصار الحرف وصلة بين الفعل وما يتعدي إليه"(٣).

---

(١) من وسائل تعدية الفعل اللازم غير حرف الجر همزة التعدية أو النقل ، وتضعيف العين والمفاعلة ، واستفعل للطلب أو النسبة للشيء . صوغ الفعل على فَعلت – بالفتح – أفْعل – بالضم – لإفادة الغلبة نحو : كرمت زيداً أكرمُه أي : غلبته في الكرم ، والتضمين نحو قوله تعالى : ولا تعزموا عقدة النكاح " أي لا تنووا (ينظر المغنى ٢/ ٦٠ : ٦٠٢، والهمع ٥/ ١٤ ، ١٥)

(٢) شرح كافية ابن معط لابن القواس ٥٢٣/١ ، وينظر التصريح ٤٠٤/٢ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب

ومعنى هذا أن حرف الجر يقوم بدور الوسيط الذي يصل بين العامل القاصر والمعمول المجرور ، فهو يحمل معنى الأول إلى الثاني ، والفعل القاصر لا يمكن أن يعطي معنى المفعول بنفسه ، وإنما لابد من وجود الوسيط ، وهو حرف الجر ، فكأن حرف الجر قنطرة يصل من خلالها المعنى المراد إلى المفعول (١) .

والذي يدل على ذلك أنه من غير الممكن أن يصل المعنى إلى المفعول دون استدعاء الواسطة ، فلا يقال : خرجت المنزل ، وجلست القاعة ؛ لأن طبيعة الفعل وما يحمله من وهنٍ وضعفٍ يجعله عاجزاً عن إيصال المعنى المراد إلى المعمول ، فكان حرف الجر وسيطاً أمكن من خلاله إيصال المعنى المراد إلى المفعول .

ونلحظ من خلال الأمثلة السابقة أن حرف الجر – أو الواسطة – اختلف من جملة إلى أخرى ؛ وهذا يدل على أنه لا يشترط أن تكون الواسطة حرف جر معيناً ، وإنما يمكن الاعتماد على أي حرف يناسب المعنى المراد .

كذلك فإن الاسم المجرور بحرف الجر – أو الواسطة – هو في المعنى مفعول به؛ لأن المعنى وقع عليه كما يقع على المفعول الحقيقي ، غير أنه بالرغم من هذه المنزلة فإنه لا يصح إعرابه مفعولاً ؛ وإنما هو اسم مجرور بالحرف ؛ لأن المفعول الحقيقي حكمه النصب ، فهو مفعول من حيث المعنى ؛ لوقوع معنى العامل فيه .

هذا، وقد قسَّم النحاة الفعل اللازم من حيث استدعاء الواسطة وعدمها ثلاثة أقسام:

١. فعل لا يتعدى بنفسه ، ولا بواسطة من غيره ، وهي أفعال الألوان ، وأفعال الطباع، والعاهات ، فالطباع نحو : كَبر وقصر وحَسُن وقَبح ، والألوان نحو احمرَّ وابيضَّ ، والعاهات نحو : عمى ، وصم ، وعرج .

٢. فعل لا يتعدى بنفسه ويتعدى بواسطة حروف الجر نحو : قام ، وقعد .

٣. فعل يتعدى تارة بنفسه وتارة بواسطة حرف الجر نحو : نصحته ونصحت له ، وشكرته وشكرت له ، ووزنته ووزنت له (٢) .

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٨/١ ، وابن الناظم ٢٤٦ .

(٢) كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمنى ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، وينظر التصريح ٤٠٤/٢ .

وهناك نوع من الأفعال يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه ، والآخر بواسطة حرف الجر نحو : أمرتك الخير ، وأمرتني بالخير [١] .

ومعنى هذا أن الواسطة لا تجدي مع كل فعل قاصر،فقد يكون لها جدوى مع بعض الأفعال،ولا جدوى لها مع أفعال أخرى،وقد يكون الفعل في حاجة إليها للوصول إلى المعمول الثاني ؛ لأنه لا يملك من القوة التي تجعله يصل إلى معموليه بنفسه،فيكتفي بالتأثير في الأول بنفسه ، ويلجأ إلى الواسطة في إيصال معناه إلى الثاني.

هذا،وسيبويه لا يجيز حذف الواسطة – أو حرف الجر – لا في ضرورة ولا غيرها[٢].

وعند الأخفش يجوز ذلك في ضرورة الشعر [٣] .

وإنما امتنع حذف الواسطة عند سيبويه ؛ لأن الجار – أو الواسطة – كالجزء من الاسم لشدة اتصال الجار بالمجرور ، أو هو من وجه آخر كالجزء من الفعل ؛ لأنه بمساعدته وواسطته وصل بمعناه إلى الاسم ، فلو حذف لاختل معناه [٤] .

وعند معظم النحاة حذف الواسطة لا يجوز إلا في الضرورة أو للتخفيف .

أما الضرورة فقد جاء حذف الواسطة في نحو قول الشاعر :

تمرُّون الديار ولم تعوجُوا كلامكم عَلَيَّ إذاً حَرام [٥] .

وأما التخفيف فمطرد ، وغير مطرد ، فغير المطرد ما كان مقصوراً على السماع نحو: دخلت الدار ، وذهبت الشام [٦] .

فالدار والشام منصوبان على نزع الخافض .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٨٧/١

(٢) الكتاب ١٩٧/١ .

(٣) الارتشاف ٢٠٨٨/٤ ، ٢٠٨٩ .

(٤) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٤٨٦/١ .

(٥) قائله : جرير ، وهو من الوافر .

من مواضعه : الديوان ٥١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨١٨ ، ١٠٣/٩ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٦/١ ، والهمع ٨٣/٢ ، والدرر اللوامع ١٠٧/٢ ، والخزانة ٦٧١/٣ .

(٦) شرح الأشموني ٤٤٩/١ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٤٩/٢ ، وشرح ابن عقيل بحاشية الخضري ٤٠٧/١ .

والمطرد مع أنَّ وأنْ ؛ وإنما اطرد معهما الحذف ؛لأنهما موصولان لتقديرهما بالمصدر فاستجيز منهما الحذف لطولهما بالصلة ، والطول يستدعي التخفيف نحو : عجبت أنَّك قائم ، وعجبت أنْ قائم زيدٌ [١] .

سابعا: المفعول فيه:

المفعول فيه أو الظرف ينقسم إلى قسمين : زمان ، ومكان

وكل نوع منهما ينقسم إلى مبهم ومختص .

أما أسماء الزمان فإنها صالحة للنصب على الظرفية سواء أكانت مبهمة أم مختصة ، واسم الزمان المبهم : هو ما دل على زمن غير محدد ، ويكون مختصاً إما بإضافة نحو : سرت يوم الجمعة ، وإما بوصف نحو : سرت يوماً طويلاً ، وإما بالتعريف نحو : سرت اليوم[٢].

ومعنى هذا أن الفعل يتعدى إلى جميع أنواع الظروف الزمانية مبهمها ومختصها ، بحيث لا يحتاج إلى واسطة في الوصول إليها .

فلا حاجة للواسطة ما دام الظرف زمانياً .

وأما ظرف المكان فلا يتعدى الفعل إلا إلى نوعين منه فقط هما :

١. اسم المكان المبهم كالجهات الست ، وكذلك كل ما أشبه ذلك مما لا يختص به مكان دون مكان ؛ وذلك أنه لا شيء من المكان إلا ويصلح أن يكون خلفاً لشيء ، وقداماً لشيء ، ويمنة لشيء ، وفوقاً لشيء ، وتحتاً لشيء [٣] .

٢. اسم المكان القياسي أو المشتق من المصدر بشرط أن يكون عامله من لفظه نحو: قعدتُ مقعد زيد ، وجلست مجلس عمرو [٤] .

فلو كان عامله من غير لفظه تعينت الواسطة ، وجر بـ " في " نحو : جلست في مرمى زيد ، فلا يقال : جلست مرمى زيد إلا شذوذاً [٥] .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢٧٠/١ .

(٢) الهمع ١٥٠/٣ : ١٥٤،وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٨/١ ،والأشموني ٤٨٧/١.

(٣) البيان في شرح اللمع للشريف عمرو ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٤) ابن الناظم ٢٧٥ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٩٣/٢ .

(٥) الارتشاف ١٤٣٩/٣ .

فالواسطة لابد أن تتحقق؛ لأنه اسم مكان قياسي لم يتقدم عليه فعل من لفظه ولكن تركت الواسطة شذوذاً .

هذان هما النوعان اللذان يتعدى إليهما الفعل بلا واسطة بحيث يصح نصبهما على الظرفية.

أمَّا اسم المكان المختص، والمراد به ما دل على مكان معلوم القدر والصورة كالدار والمسجد، والشام، وهذا النوع لا يتعدى إليه الفعل القاصر إلا بواسطة (في) أو الباء الظرفية[١].

يقال : قعدت في الدار ، وأقمت بالبصرة .

وذهب الأخفش إلى أن ظرف المكان المختص ينتصب انتصاب المفعول به مع "دخلت" بل ذهب إلى أن هذا الفعل مما يتعدي تارة بنفسه، وتارة بواسطة حرف الجر نحو:

دخلت البيت ، ودخلت في البيت [٢] .

وما ذهب إليه الأخفش حكم عليه ابن عصفور بالفساد ، واحتج بأمور منها :

١. أن " دخلت " نقيض " خرجت " و " خرجت " غير متعد ، فكذلك نقيضه ، لأن النقيض يجري كثيراً مجرى ما يناقضه .
٢. أنَّ مصدر "دخلت" الدخول، والفُعول في الغالب مصدر ما لا يتعدي نحو القعود والجُلوس.
٣. قولهم : دخلت في الأمر ولا يوصل إلى الأمر وأشباهه من المعاني إلا بـ " في "، فلو كانت " دخلت " متعدية بنفسها لَمَا عدوها إلى الأمر بـ " في " ، فدل ذلك على أنها غير متعدية بنفسها [٣] .

وعلى هذا فكل ظرف مكان مختص لا يصل إليه الفعل إلا بواسطة (في) ، ولا يصل بنفسه أصلاً إلا في ضرورة الشعر [٤] .

---

(١) المساعد ٥٢٢/١ ، وينظر شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٥٤٩/١ ، ٥٥٠ .
(٢) الارتشاف ١٤٣٥/٣ .
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٨/١ ، ٣٠٩ .
(٤) ومنه قول الشاعر : جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم : رفيقين قالا خيمتي أم معبد فقد نصب (خيمتي) بـ (قالا) بعد طرح الواسطة ، وكان ينبغي إثباتها ؛ لأن الطرف مكان مختص ، ولو جاء على القياس لقال : قالا في خيمتي .

وإنما لم يتعد الفعل اللازم إلى المكان المختص إلا بحرف الجر ؛ لأنها لمَّا تعينت بناياتها وحدودها المحصورة جرت مجرى الأشخاص ، كما أن الفعل اللازم لا يتعدي إليها إلا بحرف الجر ، فكذلك ما أجرى مجراه ، فيقال : جلست في الدار ، وصليت في المسجد ، ولا يقال : جلست الدار ، وصليت المسجد ، فإن انتصب شيء من هذه الأفعال بفعل متعد فانتصابه على المفعول به لا المفعول فيه [١] .

ونلحظ أن النحويين خصوا الواسطة بـ " في " أو " الباء " التي بمعناها ؛ وذلك لأن الأصل في الظروف كلها أن يصل إليها الفعل بواسطة " في " ؛ لأن الفعل لا يطلبها إلا على معنى الوعاء، وحرف الوعاء هو " في "[٢] .

ثامنا: المفعول معه:

في هذا النوع من المفعولات يبحث بعض النحاة عن دور للواسطة في إعماله، ولعل التشبث بدور الواسطة في نصب المفعول معه ، ومحاولة طرح هذا الدور هو الذي أدى إلى الاختلاف الكبير بين النحاة في تحديد عامل النصب في هذا المفعول ، فقد تعددت الآراء ، وسيقت الحجج والبراهين ، وكل ذلك مرجعه الاختلاف حول تحديد أثر الواسطة في نصب المفعول معه .

ولعل من خلال عرض تلك الأقوال في نصب المفعول معه يتضح موقف النحاة من الواسطة فمن تلك الأقوال :

الأول: وهو مذهب سيبويه ومعظم البصريين حيث يرى هؤلاء أن المفعول معه منصوب بالفعل أو بالفعل بواسطة الواو [٣] .

، حجتهم أن الواو لما علقت الفعل بالاسم بعدها تعدي الفعل إليه ، فنصبه كما عدَّت الهمزة والباء الفعل اللازم إلى المفعول [٤] .

= وسيبويه يرى أن (خيمتي) نصب على الظرفية، والفارسي يرى أنها منصوبة على المفعولية بعد إسقاط حرف الجر من باب التوسع (ينظر الكتاب ٣٥/١، ٣٦، والإيضاح العضدي ١٨٢) .

(١) شرح ألفية ابن معط ابن القواس ٥٤٩/١ ، ٥٥٠ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١ ، وينظر التوطئة للشلوبيني ٢٠٨ .

(٣) الكتاب ٢٩٧/١، وينظر أسرار العربية ١٨٢: ١٨٤، وشرح ألفية ابن معط للقواس ٥٨٦/١: ٥٨٨.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٩/٢ ، وينظر التبيين في شرح اللمع للشريف عمرو صـ ٢١٥ .

قال سيبويه : " وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت : ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها ، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها [١].

فالظاهر من رأي سيبويه أن الفعل قد عمل في المفعول معه بواسطة الواو ، فالواو التي يليها المفعول معه مُعدِّية للفعل لا عاملة [٢] .

وذلك لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يصح به الارتباط ، فإن ارتبطا بلا واسطة فلا معنى لدخول حرف بينهما ، وإن لم يرتبطا إلا بواسطة فلابُدَّ منها ، فلذلك تقول : ضربت زيداً وعمراً ، فتنصب عمراً بضربت كما تنصب به زيداً، لكن استغنينا في تعليق زيد عن واسطة ، واحتجنا إليها في تعليق عمرو فأتينا بها [٣] .

الثاني: ذهب الكوفيون إلى إسقاط الواسطة في إعمال المفعول معه ؛ وذلك لان المفعول معه عندهم منصوب على الخلاف [٤] .

وذلك لأنه إذا قيل : استوى الماء والخشبة ، لا يحسن تكرار الفعل ، فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي ، فلمَّا لم يحسن تكرار الفعل كما يحسن في " جاء زيد وعمرو " فقد خالفت الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف [٥] .

هذا، وما احتج به الكوفيون فيه دليل على إثبات الواسطة وطرح المخالفة ، فهذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة ، وأن الفعل هو العامل بتقويتها لا بالمخالفة نفسها، ولو جاز أن يقال مثل ذلك ، لجاز أن يقال إن " زيداً " في قولك : ضربت زيداً، منصوب لكونه مفعولاً لا بالفعل، وذلك محال ؛ لأن كونه مفعولاً لا يوجب أن يكون " ضربت " هو العامل فيه بالنصب فكذلك ههنا [٦] .

---

(١) الكتاب ٢٩٧/١ ، وينظر الإيضاح العضدي للفارسي ٢١٥ .

(٢) شرح عيون الإعراب للمجاشعي ١٧٣ ، وينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٩/١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/٢ .

(٤) التصريح ٥٢٨/٢ : ٥٣٠ ، وينظر الارتشاف ١٤٨٣/٣ : ١٤٨٥ ، والهمع ٢٣٧/٣: ٢٣٩ .

(٥) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٥٨٧/١ ، ٥٨٨ .

(٦) أسرار العربية ١٨٢: ١٨٤، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/٢، والتصريح ٥٢٨/٢: ٥٣٠.

الثالث : ذهب الأخفش إلى القول بإسقاط الواسطة أيضاً ؛ وذلك لأنه يرى أن المفعول معه ينتصب انتصاب الظروف ؛ لأنه ناب عن "مع" الظرفية، كما أن "غير" لمّا ناب عن " إلاَّ " والاسم المنصوب بعدها انتصب[١] .

وما ذهب إليه الأخفش من إسقاط الواسطة ونصب المفعول معه على الظرفية غير صحيح ؛ وذلك لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه ، لم يعمل إلا الجر كحروف الجر[٢] .

الرابع: ذهب الزجاج إلى إسقاط الواسطة في إعمال المفعول معه ؛ لأنه يرى أن المفعول معه منصوب بفعل مضمر [٣] .

وعلى رأيه لو قيل : ما صنعت وأباك فالتقدير عنده : ولابستَ أباك [٤] .

ولعل الذي دفع الزجاج إلى طرح الواسطة واللجوء إلى الإضمار هو الهروب من الفصل بين الفعل والمفعول معه بالواو ، إذ ليست الواو عنده للتعدية بدليل امتناع : خرجتُ وزيداً، ولو كانت الواو للتعدية ، لصيرت الفعل واقعاً بالمفعول [٥] .

وما ذهب إليه الزجاج غير صحيح؛وذلك لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به بالمفعول؛فإن كان الفعل لا يفتقر إلى تقوية تعدي إلى المفعول بنفسه،وإن كان يفتقر إلى تقوية بحرف الجر أو غيره عمل بتوسطه؛ولا تعد الواسطة فاصلاً بين العامل والمعمول،بل هي مجرد قنطرة لإيصال تأثير العامل إلى المفعول معه[٦].

الخامس : ذهب الجرجاني إلى القول بإسقاط الواسطة ؛ وذلك لأن الواو عنده ليست مجرد واسطة أو قنطرة يصل من خلالها الفعل إلى المفعول معه ، بل الواو – في نظره – هي التي نصبت المفعول معه بنفسها ، ولا أثر للعامل أو الفعل فيه.[٧] .

---

(١) شرح عيون الإعرابي للمجاشعي ١٧٥ .

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٤٥٤/١ .

(٣) المساعد لابن عقيل ٥٤٠/١ ، وينظر الجني الداني ١٥٥ .

(٤) التصريح ٥٢٨/٢ ، ٥٢٩ ، وينظر شرح الأشموني ٤٩٢/١ .

(٥) شرح ألفية ابن معط للقواس ٥٨٧/١، ٥٨٨

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/٢ .

(٧) المقتصد للجرجاني ٦٥٩/١ : ٦٦١ ، وينظر التوطئة للشلوبيني ٢٠٨ .

هذا ، وما ذهب إليه الجرجاني من الواسطة الوساطة عن الواو ، وإعطائها حق الأصالة في العمل مردود لأمور منها :

١. أنها لو كانت هي الناصبة لاكتفى بها ، ولم يشترط في وجودها وجود فعل قبلها أو معنى فعل كما لا يشترط في غيرها من النواصب .

٢. أن الحكم بكون الواو ناصبة لا واسطة حكم بما لا نظير له ، إذ ليس في كلامهم حرف ينصب الاسم إلاَّ وهو يشبه الفعل كإن وأخواتها ، أو يشبه ما يشبه الفعل كـ لا " المشبهة بـ " إنَّ " ، والواو المرادفة " مع " لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل ، فلا يصح جعلها ناصبة للاسم [١] .

هذا ، ونلحظ من خلال العرض السابق لخلاف النحاة في عامل النصب في المفعول معه وتحديد دور الواسطة في ذلك أن الآراء التي أسقطت دور الواسطة في نصب المفعول معه أمكن تضعيفها وإبطالها ، فلم يبق إلا إثبات الواسطة ، فالمفعول معه – على الصحيح – منصوب بالفعل أو بما دل عليه بواسطة الواو ؛ لأنها قوَّته فأوصلته إلى المفعول معه كما قوَّت (إلاَّ) الفعل في الاستثناء [٢] .

وكان حق الواو أو الواسطة – إذ هي معدية – أن تجر ما عدت العامل إليه كما فعلت حروف الجر ، إلا أنها أشبهت الواو العاطفة لفظاً ومعنى فلم تُعْطَ عملاً ، بل أعطيت مثل ما أعطيت العاطفة في إيصال عمل ما قبلها إلى ما بعدها لا على سبيل الاتباع ، وكان في ذلك – أيضاً – تنبيه على أن الأصل في المجرور بحرف أن يكون منصوباً ، ولكنه جر لفظاً ، فحكم على موضع مجروره بالنصب إذا لم تتمخض فاعليته، فإنه معد ليظهر بذلك مزية المتعدي بنفسه على المتعدي بواسطة[٣] .

تاسعا: الاستثناء:

كما اختلف النحويون في عامل النصب في المفعول معه وتحديد أثر الواسطة فيه ، اختلفوا كذلك في عامل النصب في الاستثناء وتحديد أثر الواسطة فيه ، وسأكتفي

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥٠ ، وينظر شرح الأشموني ١/٤٩٢ .

(٢) شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير ، وينظر الكتاب ١/٢٩٧ ، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي ١٧٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٩ ، وينظر كتاب البيان في شرح اللمع ٢١٥ .

بالإشارة إلى أهم تلك الأقوال ؛ لأن المقصود هو تحديد دور الواسطة في عامل النصب في المستثنى بعد " إلاَّ " وليس مجرد سرد الأقوال ، فمنها :

١. ذهب جمهور البصريين إلى أن المستثنى منصوب بما تقدمه من عامل أو بما فيه معنى العامل بواسطة " إلاَّ " (١) .

وذلك لأن الفعل هو الأصل في العمل إلا أن الفعل هنا لا يصل إلى المستثنى بنفسه ، وبـ " إلاَّ " وصل إليه ، فصار كواو المعية ، وكحروف الجر ، ويدل عليه أن " غيراً " في الاستثناء منصوبة بالفعل من غير واسطة لمَّا كانت مبهمة كالظرف واتصل الفعل بها بنفسه ، وليس ثمَّ ما يصح عمله فيها إلا الفعل (٢) .

فكأن الفعل على هذا الرأي عمل في المستثنى بعد أن اتخذ " إلاَّ " واسطة في الوصول إليه ، فتقّوى بها بحيث لم يصل الفعل إلى المستثنى إلا بواسطتها (٣) .

والقول بالواسطة صححه كثير من النحويين (٤) .

والمعارضون لإثبات دور الواسطة في إعمال الفعل في المستثنى ضعَّفوا رأي القائلين بها ؛ وذلك لأن المستثنى قد ينصب دون أن يتقدم عليه فعل نحو : القوم أخوتك إلا زيداً فيسقط القول بالواسطة ؛ لأنه لم يوجد فعل أصلاً حتى يتقوي بإلاَّ (٥) .

والمثبتون لدور الواسطة في إعمال الفعل في المستثنى ردوا ذلك ؛ لأن في " أخوتك " معنى الفعل من أخوة النسب ، أي : ينتسبون إليك بالأخوة ، وكذا في أمثاله ، فجاز أن يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه ؛ لتقويه بـ .. " إلاَّ " (٦) .

٢. أن عامل النصب في المستثنى هو " إلاَّ " نفسها ، وعلى هذا الرأي تكون " إلاَّ " ليست مجرد واسطة تنقل تأثير العامل في المستثنى ، بل هي الناصبة بنفسها ، وفي هذا تضخيم وتعظيم لدور " إلاَّ " فهي ليست وسيطاً ناقلاً ، وليست قنطرة يتم اجتيازها للوصول إلى غيرها ، بل هي أصل العمل .

---

(١) أسرار العربية للأنباري ٢٠١ ، ٢٠٢ ، وينظر شرح اللمع في النحو للواسطي ٧٩ .

(٢) الهمع ٢٥٢/٣ ، وينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٣٠٣/١ .

(٣) شرح عيون الإعراب للمجاشعي ١٦٧ ، وينظر التصريح ٥٤٩/٢ .

(٤) ينظر رصف المباني للمالقي ٩٠ ، ٩١ ، وكشف المشكل في النحو للحيدرة اليمنى ٣٢٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/٢ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٧/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٨١/٢ ، ٨٢ .

(٦) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة القواس ٥٩٤/١ .

وهذا الرأي صححه ابن مالك [١] .

وعزاه لسيبويه [٢] ، والمبرد [٣] .

وإنما كانت "إلاَّ" عاملة بنفسها وليست مجرد واسطة يصل الفعل من خلالها إلى المستثنى؛ لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل، فيجب في"إلاَّ" أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله فإنها تلغي[٤].

وهذا القول القائم على طرح الواسطة ، وإثبات الأصالة في العمل لـ " إلاَّ " ضعَّفه ابن عصفور ؛ وذلك لأن الحرف المختص بالاسم لا يعمل فيه إلا بالجر ، وأيضاً فإنه يبطل بـ " غير " وما في معناها من الأسماء ، ألا ترى أنه منصوب وليس قبله " إلاَّ " ، فإذا ثبت أن الناصب في " غير " ليس هو " إلاَّ " ، فكذلك الاسم المنصوب بعد " إلاَّ " منصوب بما انتصبت به " غير " [٥] .

٣. أن ناصب المستثنى هو ما قبل"إلاَّ"على سبيل الاستقلال، وهو قول ابن حروف[٦] .

وهذا القول فيه إسقاط للواسطة ، فما قبل " إلاَّ " من فعل أو مافي معناه عمل في المستثنى دون أن يكون لها دور في ذلك ، وعلى هذا الرأي يسقط عن " إلاَّ " حق الأصالة في العمل ، كما سقط حق الوساطة فيه .

وإنما جعل هؤلاء النصب للعامل دون الحاجة لوسيط ؛ لأنه الأصل في العمل ؛ ولانتصاب " غير " به بلا واسطة إذا وقعت موقع " إلاَّ " [٧] .

هذه أهم الآراء في ناصب المستثنى بعد " إلاَّ " والتي ترددت بين إثبات الواسطة ، وبين إسقاطها ؛ والأولى في هذا إثبات الواسطة فالعامل وما في معناه تقوى بـ " إلاَّ " في الوصول إلى المستثنى ؛ وذلك لأن الفعل الذي قبل " إلاَّ " أو ما جرى مجراه هو

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧١ : ٢٧٣ .

(٢) الكتاب ٢/٣١٠ .

(٣) المقتضب ٤/٣٩٠ .

(٤) شرح الأشموني ١/٥٠٣ ، وينظر رصف المباني ٩٠ ، ٩١ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٨٤ .

(٦) المساعد ١/٥٥٦ ، وينظر حاشية الخضري ١/٤٦٠ .

(٧) الهمع ٣/٢٥٢ .

الطالب للاسم الذي بعدها ، والمتضمن له ولولاه لم يكن ، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن فلا عمل إلا بذلك [١] .

عاشرا: الحال

الخلاف بين النحاة في المفعول معه ، والاستثناء كان يدور حول أثر الواسطة في الإعمال ، وفي هذا الباب يدور حول أثر الواسطة في الرتبة بين الحال وصاحبها. ذلك لأن للحال مع صاحبها ثلاث حالات :

وجوب التأخير ، ووجوب التقديم ، وجواز الأمرين [٢] .

وكلام النحاة يدور حول أثر الواسطة في حالة واحدة من تلك الأحوال ، وهي وجوب تأخير الحال ، ومنع تقديمها على صاحبها .

هذا ، والحال يجب تأخيرها على صاحبها في موضعين :

الأول: إذا كان الحال محصوراً بإلاَّ أو إنما نحو: إنما جاء زيدٌ ضاحكاً، وما جاء زيدٌ إلا ضاحكاً ، وهذا الموضع لا أثر للواسطة فيه ، وإنما الأثر للحصر؛ وذلك لأنه لو تقدم الحال – وهو محصور – بإنما لصار صاحب الحال هو المحصور ، وهذا غير مراد ، وحُمِلَ المحصور بـ "إلاَّ" على المحصور بـ " إنما "[٣] .

الثاني: إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلي، فلا يقال في: مررت بهند جالسة، مررت جالسة بهند [٤] .

والواسطة في هذا الموضع كانت سبباً مباشراً في تحديد الرتبة بين الحال وصاحبه، وإنما كان للواسطة هذا التأثير ؛ لأن تعلّق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه،

---

(١) رصف المباني للمالقي٩١،٩٠،وينظر شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٥٩٥/١،٥٩٤ .

(٢) يجب تقديم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها محصوراً بـ " إلا " أو " إنما " نحو: ما جاء راكباً إلا زيدٍ ، وإنما جاء راكباً زيدٌ ، وكذلك إذا كان صاحب الحال نكرة ولا مسوغ إلا تقديم الحال نحو : فيها قائماً رجلٌ ، ويجوز التقديم والتأخير إذا لم يكن هناك ما يوجب أحدهما كما إذا كان صاحبها مرفوعاً أو منصوباً نحو : جاء ضاحكاً زيدٌ ، وجاء زيدٌ ضاحكاً. (ينظر توضيح المقاصد والمسالك ١٤٣/٢)

(٣) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٥٦٢/١ ، ٥٦٣

(٤) شرح الأشموني ١٧/٢ : ١٩

فحقه إذا تعدي لصاحبه بواسطة أن يتعدي إليك بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدي بحرف واحد إلى شيئين ، فجعلوا عوضاً عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير [١] .

كذلك فإن حال المجرور بحرف شبيه بحالٍ عَمِلَ فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو : زيد في الدار متكئاً ، فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر في مثل هذا لا يتقدم عليه هنا[٢] . ومن النحاة من جعل علة المنع فى التقديم والتزام التأخير إجراء لحال المجرور بحرف مجرى حال المجرور بإضافة، فكما لا يجوز تقديم الحال على صاحبه المجرور بالإضافة، فكذلك لا يجوز تقديمه على صاحبه المجرور بالحرف[٣].

وهذه العلة تنفي دور الواسطة في الرتبة بين الحال وصاحبه؛ إذ سبب التأخير المشابهة.

هذا ، ومنع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي قال به معظم النحويين سواء أكان صاحبها المجرور بالحرف ظاهراً أم مضمراً نحو : مررت بهند ضاحكة ، ومررت بكَ ضاحكاً [٤] .

وهؤلاء في تعليل سبب المنع يثبتون دور الواسطة في تحديد الرتبة بين الحال وصاحبه [٥] ، ومن النحاة فريق لم يعتد بأثر الواسطة في تأخير الحال على صاحبه المجرور بالحرف فأجازوا التقديم مطلقاً منهم ابن كيسان ، وابن برهان [٦] .

واحتج أصحاب هذا الرأي بورود ذلك في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب .

فمن القرآن قوله تعالى: " وما أرسلناك إلا كافة للناس [٧] " فـ " كافة " حال من "الناس" وقد تقدم عليه مع أنه مجرور بالحرف ، فهذا دليل على أن الواسطة لم تقف

---

(١) التصريح لخالد الأزهري ٦٣٥/٢ .

(٢) الهمع ٢٦/٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٩/٢ .

(٤) شرح الرضى على الكافيه ٣٠/٢ ، وينظر المغنى ٥١٦/٢ .

(٥) الهمع ٢٦/٤ ، وينظر التصريح ٦٣٥/٢ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٢ .

(٧) سورة سبأ من الآية (٢٨) .

حائلاً أمام تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، فلا أثر لها في تحديد الرتبة ومن كلام العرب قول الشاعر :

لَئِن كانَ بردُ الماء هيمانَ صادياً إليّ حبيباً إنَّها لحبيبُ [١]

فـ "هيمان" و"صادياً" حالان من الضمير المجرور في "إليّ" وقد تقدما عليه، فهذا دليل آخر على عدم تأثير الواسطة في منع تقديم الحال على صاحبها المجرور وهذا عند معظم النحويين غير جائز ؛ وذلك لأن تقديم الحال على صاحبه هنا يخرجه من حيز الجار والمجرور ولذا فقد أسقط الجمهور الاستدلال بالآية والبيت .

أما الآية فـ " كافة " حال من الضمير في "أرسلناك"، والتاء للمبالغة على معنى: وما أرسلناك إلا شديد الكف للناس أي : المنع لهم من الترك ونحو ذلك .

وأما البيت فضرورة شعرية [٢] .

وقد صحح ابن مالك رأي ابن كيسان ومَنْ وافقه ؛ وذلك لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى: فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به[٣].

هذا، وقد أسقط ابن مالك القول بالمنع من أجل الواسطة فقال: "فمن ذلك ادعاء أن حق الحال إذا عُدِّيَ العامل لصاحبه بواسطة أن يُعَدَّي إليه بتلك الواسطة فيقال لمدعي ذلك : لا نسلم هذا الحق حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضاً ، بل حق الحال لشبهه بالظرف أن يستغني عن واسطة ، على أن الحال أشدُّ استغناء عن الواسطة ، ولذلك يَعْمَلُ فيها ما لا يعدي بحرف الجر كاسم الإشارة ، وحرف التنبيه ، والتمني [٤] .

والأقرب للصواب إثبات دور الواسطة في الرتبة بين الحال وصاحبه؛ فيمتنع تقديم الحال على صاحبه المجرور بالحرف الأصلي؛ لأن في تقديمه على صاحبه إخراجاً له عن حيز الجار والمجرور ، ومما يعضد هذا التوجه إسقاط أدلة المجوزين للتقديم [٥] .

---

(١) البيت لمجنون ليلى ، وهو من الطويل .
من مواضعه : الديوان ٤٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٨/١ ، والمقاصد النحوية ١٥٦/٣ .
(٢) شرح الأشموني ١٨/٢ ، وينظر شرح ألفية ابن معط للقواس ٥٦٢/١ ، ٥٦٣ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٩/٢ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٩/٢ .
(٥) الهمع ٢٦/٤ ، وينظر شرح ألفية ٥٦٢/١ ، ٥٦٣ .

حادي عشر: التعجب

" أفعل " في التعجب لا ينصب مفعولين بنفسه ، وهذا راجع إلى قصور في هذا الفعل ، وهذا القصور ناتج عن جموده وعدم تصرفه ، وعلى هذا فلا يصل إلى المفعول الثاني بنفسه ، وإنما يصل إليه بواسطة حرف الجر [١] .

والواسطة هنا – أو حرف الجر – واسطة معينة وليست أي حرف ، بل يتوقف نوعها على أمرين :

الأول : دلالة الفعل قبل التعجب .

الثاني : نوعه من حيث التعدي واللزوم .

فالدلالة ، والتعدي واللزوم لها دورها في تحديد الواسطة التي يصل بها فعل التعجب إلى المفعول الثاني .

ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي :

١. إنْ كان المعمول فاعلاً في المعنى كانت الواسطة " إلى " نحو : ما أحبني إلى زيد فـ " زيد " فاعل في المعنى ، لأن المراد يحبني زيدُ حباً بليغاً فائقاً .

٢. إذا لم يكن المعمول فاعلاً في المعنى كانت الواسطة " الباء " إنْ كان التعجب مصوغاً من فعل دل على علم أو جهل نحو : ما أعرفني بزيد ، وما أجهله بي .

٣. وإن صيغ من غير ذلك وكان فعل التعجب متعدياً عدِّى في التعجب باللام نحو : ما أضربني لعمرو ، وما أنصرني للحق ، وما أنصرني للمظلوم .

٤. وإنْ كان الفعل متعدياً بواسطة قبل التعجب عُدِّى بالواسطة نفسها حال التعجب نحو : ما أزهد زيداً في الدنيا ، وما أبعده من الشر ، وما أصبره على الأذى [٢] .

٥. وإنْ كان فعل التعجب متعدياً إلى اثنين قبل التعجب جر الأول باللام، ونصب الثاني بفعل مضمر مماثل لتالي "ما" نحو: ما أكثر زيداً للفقراء الثيابَ، فالفقراء مجرور بالواسطة، و"الثياب" منصوب بفعل مضمر، والتقدير: يكسوهم الثياب هذا عند البصريين[٣].

---

(١) شرح ألفيةابن معط لابن القواس ٩٥٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالكم ٣٤/٣

(٣) الارتشاف ٢٠٧٥/٤ ، ٢٠٧٦ .

أما الكوفيون فلا يضمرون ، بل ينصبون الثاني بتالي" ما " نفسه [١] .

ومن خلال هذا العرض يتبين أن فعل التعجب يعتمد على الواسطة في الوصول إلى المفعول الثاني ، والفعل الذي يصاغ منه " أفعل " إن كان متعدياً بنفسه قبل التعجب تعدي بالواسطة بعد التعجب ، وإن كان متعدياً بالواسطة قبل التعجب تعدي بالواسطة نفسها بعد التعجب [٢] .

(١٢) أفعل التفضيل

مشابهة أفعل التفضيل للفعل ضعيفة ؛ ولذلك فإنه لا يرفع الاسم الظاهر في الأعرف إلا بقيود في تلك المسألة المشهورة المعروفة بـ " مسألة الكحل " [٣] .

أما المضمر فإن أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر الذي هو فاعله ؛ لأن مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل [٤] .

أما المفعول به فمعظم النحويين يرون أن أفعل التفضيل لا ينصبه بطريقة مباشرة، بل إن وجد ما يوهم ذلك فأفعل دالٌ على الفعل الناصب له ، قال تعالى :

" الله أعلم حيث يجعل رسالته [٥] فـ " حيث " مفعول به لا مفعول فيه وناصبه فعل مضمر دل عليه " أعلم " والتقدير – والله أعلم – يعلم مكان جعل رسالته [٦] .

ومعنى هذا أن أفعل التفضيل لا يصل إلى مفعوله إلا بواسطة ، وتلك الواسطة يتوقف نوعها – كما هو الحال في التعجب – على أمرين :

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٠٠٣/٢ وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٦، ١٠٦

(٢) شرح الرضى على الكافية ٤٦٤/٣ .

(٣) مسألة الكحل هي واحدة من أشهر المسائل الملقبة في النحو العربي، وعند إطلاقها ينصرف الذهن إلى رفع اسم التفضيل للظاهر ، وضابطها صحة حلول الفعل محل أفعل التفضيل ، وكان صفة لاسم جنس واقعاً في سياق نفي أو شبهه ، وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين نحو قول العرب . ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد . فالكحل فاعل لأحسن وهو مفضل على نفسه باعتبارين كونه في عين زيد أفضل منه في غيره (ينظر شرح المفصل لابن يعيش(١٠٥ ، ١٠٦)

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤٦٤/٣ .

(٥) سورة الأنعام من الآية (١٢٤) .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٦٨/٣ ، ٦٩ .

الأول : الدلالة .

الثاني : التعدي واللزوم .

ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي : -

١. إذا كان أفعل التفضيل من فعل متعدٍ بنفسه دال على حب أو بعض عُدِّى " باللام " إلى ما هو مفعول في المعنى ، وبـ " إلى " إلي ما هو فاعلٌ في المعنى نحو : المؤمن أحب لله من نفسه ، وهو أحب إلى الله من غيره [١] .

٢. إذا كان أفعل التفضيل من متعدٍ بنفسه دال على علم أو جهل عُدِّى بالباء نحو : زيدٌ أعلم بي،وأنا أجهل به ؛ وذلك لأن أفعالها ربما زيدت الباء في مفعولها نحو : علمت به،وجهلت به ، وكذا المصدر واسم الفاعل نحو : أنا عالم به ، وجاهلٌ به.

٣. إذا كان أفعل التفضيل من متعدٍ بنفسه غير ما تقدم عُدِّى باللام نحو : هو أطلبُ للثأر ،وأنفع للجار.

٤. إذا كان أفعل التفضيل من متعدٍ بواسطة عُدِّى بها لا بغيرها نحو : هو أزهد في الدنيا،وأسرع إلى الخير،وأبعد عن الإثم ، وأحرَص على الحمد ، وأجدر بالحلم[٢] .

٥. إذا كان أفعل التفضيل من متعدٍ إلى مفعولينْ تعدى إلى الأول بـ " اللام " ، وبقي الثاني منصوباً نحو : هو أكسي منك لعمرو الثياب ، وأعلم منك لزيد منطلقاً .

٦. وكان القياس أن يتعدي إلى الثاني أيضاً باللام، إلا أن الفعل لا يتعدي بحرفيْ جر متماثلين لفظاً ومعنى إلى شيئين من نوع واحد كمفعول بهما، أو زمانين، أو مكانين.

٧. والمفعول الثاني منصوب بـ " أفعل " نفسه عند الكوفيين ، وبفعل مقدر مدلول عليه بـ " أفعل " عند البصريين [٣] .

هذا ، ونلحظ من خلال عرض دور الواسطة في أفعل التعجب ، وأفعل التفضيل تشابه أثرها في كل منهما ، فكل منهما يعتمد على الواسطة في الوصول إلى المفعول ،

---

(١) همع الهوا مع ١٠٩/٥ .

(٢) شرح الاشموني ٣١٣/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٦٤/٣ ، ٤٦٥ .

وتلك الواسطة ليست حرفاً معيناً ، بل هي حروف جر متعددة يتوقف نوعها على الدلالة من ناحية ، وتعدي ولزوم الفعل المصوغ منه كل منهما من ناحية أخرى .

ثالث عشر: عطف النسق

عطف النسق هو أحد أنواع التوابع ، وهو تابع قائم في الأصل على الواسطة؛ لا يتحقق مفهومه إلا إذا توسط بين التابع والمتبوع أحد حروف العطف (١) .

والخلاف بين النحاة ليس في توقف معنى النسق على الواسطة ؛ لأنه قائم عليها ؛ ولكن الخلاف بين النحويين عن دور الواسطة في العمل في التابع "أو المعطوف"، فالأقوال ثلاثة :

الأول: أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف، وهو رأي معظم النحويين (٢) .

وعلى هذا لو قيل : قام زيدٌ وعمرو ، فالعامل في " عمرو " " قام " بواسطة " الواو " ، وكذلك سائر حروف العطف (٣) .

ومعنى هذا أن المعطوف والمعطوف عليه اشتركا في العامل بعد أن قام حرف العطف بدور الوسيط في نقل تأثير العامل إلى المعطوف .

الثاني: أن العامل في المعطوف هو حرف العطف نفسه؛ لنيابته عن العامل(٤) .

وهذا القول يُسقِط عن حرف العطف دور الوسيط ، ويثبت له حق الأصالة في العمل ؛ لأنه نائب عن العامل ، والنائب عن العامل عاملٌ .

ويحتج هؤلاء – أيضا – بأن العامل الأول استوفى معموله ، وتقدير عامل آخر على خلاف الأصل ، ومن هنا كانت نسبة العمل للحرف أولى ؛ لنيابته عن العامل (٥) .

والقائلون بالواسطة يردون هذا القول ؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، وحروف العطف ليست مختصة ؛ لأنها تدخل على الأسماء والأفعال (٦) .

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة القواس ٧٧٣/١ .

(٢) التصريح ٤٦٣/٢ ،وينظر الكتاب ٣٠٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٨١/٢ ، ٢٨٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٧/١ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢٨٢/٢ ، ٢٨٣ .

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء ٣٦٢ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٧/١ .

كذلك لا حاجة للقول بالنيابة مع وجود العامل ووجود الواسطة التي تستطيع أن تنقل تأثيره إلى المعطوف .

الثالث: أن العامل في المعطوف مقدر، وهو اختيار أبي علي الفارسي[١]، وأبي الفتح[٢]؛ وذلك لأنه يجئ فيما يمتنع عمل الأول فيه نحو: يا زيدُ وعمرو؛ لأنه لو لم يقدر حرف النداء في الثاني لامتنع بناؤه على الضم، لوجود حرف العطف فاصلاً، ولا يقال: لو قدر العامل غير مقدر لامتنع: اختصم زيدُ وعمرو، وهو جائز بالاتفاق لأنا نقول:

لمَّا لم يظهر المقدر صار كأنه غير مقدر، لأن الواو صار عوضاً عنه أو استغنى بالأول[٣].

وهذا القول يسقط الواسطة ؛ لأنه قائم على تقدير عامل .

وضعَّف ابن عصفور هذا القول الذي يطرح الواسطة ويذهب إلى تقدير عامل إذ يقول " فإنْ قال قائل : فلعل العامل مضمر بعد حرف العطف ، فإذا قلت : قام زيدُ وعمرو ، فالعامل في " عمرو " " قام " مضمرة ، كأنه قال " وقام عمرو " ، فالجواب أنه قد تبين أنه لا يسوغ تكرير العامل في مثل " اختصم زيدُ وعمرو " .

فإذا تبين في هذه المسألة أنه لا يصلح أن يكون العامل فيه حرف العطف ؛ لعدم اختصاصه ، ولا عامل مضمر بعد " الواو " ؛ لأن ذلك يفسد المعنى ، تبين أن العامل إنما هو العامل في المعطوف عليه ، وهو " اختصم " بواسطة حرف العطف ، ويحمل على هذا سائر مسائل العطف [٤] " .

والأولى في كل هذا إثبات دور الواسطة في نقل تأثير العامل إلى المعطوف، بدليل قولنا: قام زيدُ وعمرو الظريفان، ورأيت زيداً وعمراً الظريفين، وسلمت على زيد وعمرو الظريفيْن، فلو لم يكن العامل فيهما الأول بواسطة العاطف لَمَا جاز الجمع بين وصفيهما، فهذا دليل على المشاركة في العامل، ودليل -أيضاً- على إثبات الواسطة[٥].

---

(١) الإيضاح العضدي ٢٩٥ .

(٢) اللمع بشرح ابن برهان العكبري ٢٣٧/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معط للقواس ٢٢٧/١ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٧/٢ .

(٥) شرح ألفية ابن معط للقواس ٧٨٧/١ .

رابع عشر: النداء:

تبدو الحاجة ملحة للواسطة في هذا الباب في نداء ما فيه " أل " عند بعض النحويين ، وفي المقابل فهناك فريق آخر يرى أن المباشرة هي السبيل إلى نداء ما فيه "أل" دون الحاجة إلى تكلف واسطة، وعلى هذا يكون موقف النحاة مضطرباً بين الاستدعاء للواسطة، وبين طرحها واللجوء للمباشرة، ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

(أ) يرى البصريون أنه لا يجوز نداء ما فيه " أل " بطريق مباشر : وذلك لاجتماع مُعَرِّفين على مُعَرَّف واحد ؛ لأن حرف النداء يفيد تعريف القصد ، واللام إما لتعريف العهد أو الحضور [١] .

ولمَّا كان المعرف بـ " أل " يمتنع نداؤه بطريق مباشر ؛ لان " يا " تحدث تخصيصاً في المنادي والألف واللام للتخصيص فلم يجتمعا ؛ لذا لجأ البصريون إلى طريق غير مباشر لنداء ما فيه " أل " .

ومن هنا كانت الواسطة تؤدي دوراً مهماً في التوصل إلى نداء ما فيه " أل " عند جمهور البصريين ، ومن أشهر تلك الوسائط [٢] .

١- أيّ ، وأيَّة نحو : يا أيها الرجلُ ، ويا أيتها المرأة .
٢- اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب نحو : يا هذا الرجلُ .
٣- أيّ واسم الإشارة معاً نحو : يا أيهذا الرجل [٣] .

هذا ، وبالرغم من تمسك البصريين بالوسيط لنداء ما فيه " أل " إلا أنهم استثنوا عدة أمور يجوز فيها نداء ما فيه " أل " دون الحاجة إلى استدعاء وسيط منها :

١- في نداء اسم الله تعالى :

وإنما استثنى اسم الله تعالى من الواسطة عند النداء ، وتم نداؤه بطريق مباشر لأسباب منها .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٦/٢ .
(٢) شرح ابن عقيل بحاشية الخضري ١٧٦/٢ .
(٣) " أي " اسم مبهم أقيم مقام المنادي ، وبني على الضم ، وجلبت له هاء التنبيه عوضاً له مما كان يستحقه من الإضافة ، واسم الإشارة في نحو : يا هذا الرجل ، إن جعل وصلة للنداء وجب رفع الصفة ، وإن لم يجعل وصلة إلى نداء ما فيه " أل " جاز في الصفة الرفع والنصب قياساً على " يا زيد العاقل والعاقل (ينظر شرح ألفية ابن معط للقواس ١٠٤٤/٢ ، ١٠٤٥) .

أ- لزوم " أل " فيه حتى صارت كالجزء منه ، فلمّا كثر فيه استعمال " أل " بحيث أصبحت كالجزء منه استجازوا فيه ما لم يستجيزوا في غيره (١) .

ب- ومنها أن اسم الله تعالى لا يكون صفة لـ " أي " ، فلا يقال : يا أيها الله ؛ لأن " اياً " إنما توصف - غالباً - بأسماء الأجناس ، والله تعالى - واحدٌ ؛ وليس بجنس تعالى الله عن ذلك .

ج- ومنها أن الألف واللام في لفظ الجلالة ليست للتعريف ، وإنما هما عوض عن همزة "إله"؛ لأن أصل اسم الله تعالى كان يدخل عليه الألف واللام فيصير " الإله "

فأُلقيت حركة الهمزة على لام التعريف وسقطت هي فصار " ألله " ثم أدغمت اللام في اللام فصار " الله " فكأن الألف واللام عوض من الهمزة المحذوفة (٢) .

قال سيبويه : " واعلمْ انه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتة إلا أنهم قالوا : يا اللهُ اغفر لنا (٣) " .

٢- **الثاني** : من الأمور التي لا تحتاج إلى واسطة بالرغم من كونها مبدوءة بالألف واللام ، الجمل المحكية نحو : يا الرجلُ منطلقٌ - فيمن سمى بذلك - ، فالرجل منطلق، منادي مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة الحكاية .

٣- **الضرورة الشعرية** :

وفيها يرتكب الشاعر ما لا يمكن ارتكابه في اختيار الكلام ، ومنها قول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أنْ تعقبانا شَرّاً (٤)

هذه هي الأمور التي يستغني فيها عن الواسطة في نداء ما فيه "أل" عند البصريين.

وقد زاد المبرد عليها ما سُمِّي به من اسم موصول مبدوء بـ " أل " نحو : الذي ، والتي (٥) . وصوَّبه ابن مالك (٦) .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢ .

(٢) كتاب البيان في شرح اللمع للشريف عمر ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

(٣) الكتاب ٣٠٩/١ .

(٤) البيت لم أقف على قائله ، وهو من الرجز. من مواضعه: المقتضب ٢٤٣/٤، والإنصاف ٣٣٦/١، وشرح عمدة الحافظ ٢٩٩/١ ، والهمع ١٧٤/١ ، وشرح الأشموني ٢٩/٣ .

(٥) المقتضب ٢٤٣/٤ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ .

وردَّ بأن الألف واللام في "الذي" و"التي" ليستا للتعريف، وإنما هما زائدتان، والذي يدل على ذلك تعريف هذه الأسماء الموصولة بصلاتها، وكذلك فإن (مَنْ) اسم موصول ليس فيه الألف واللام ويتعرف بصلته، فلمَّا كانت الألف واللام زائدتين لم يُعتد بهما[١].

وزاد ابن مالك اسم الجنس المُشبَّه به نحو : يا الأسد شدة أقبلْ [٢] .

وهو ممنوع عند أكثر البصريين .

ويفهم مما سبق أن الواسطة لها دور في نداء ما فيه " أل " عند البصريين بحيث لا يمكن نداء ما فيه " أل " إلا باستدعاء وسيط من تلك التي سبقت الإشارة إليها ، واستثنوا من ذلك مواضع معينة يستغنى فيها عن الواسطة .

(ب) أما الكوفيون فلا أثر للواسطة عندهم ؛ لأنهم يجوزون نداء ما فيه " أل " بطريق مباشر دون الحاجة لواسطة ؛ وذلك قياساً على نداء المضاف والعلم [٣] .

وعلى رأيهم مثل البيت السابق لا يعد ضرورة ، وتبعهم البغداديون [٤] .

هذا ، والأولى الأخذ برأي البصريين في استدعاء الوسيط في نداء ما فيه " أل " حتى لا يجتمع مُعرِّفين على مُعرَّف واحد في محل واحد ، وأما العلم والمضاف فليس فيهما اجتماع معرفين في محل واحد ؛ لأن تعريف العلم منوي ، والإضافة لا يجتمع فيها معرفان في محل واحد [٥] .

خامس عشر: أسماء الأفعال:

أسماء الأفعال هي : أسماء تقوم مقام الأفعال ، وتؤدي عملها مع عدم التأثر بالعوامل، وهي على ثلاثة أضرب :

ضرب بمعنى الأمر ، وضرب بمعنى المضارع ، وضرب بمعنى الماضي ، والضرب الأول كثير ، والضربان الآخران قليلان [٦] .

---

(١) كتاب البيان في شرح اللمع ٣٧٨ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٩/٣ ، ٤٠٠ .

(٣) شرح ألفية ابن معط للتواس ١٠٤٢/٢ ، ١٠٤٣ .

(٤) شرح الأشموني ٢٩/٣ ، ٣٠ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٧٥/٢ / ت أحمد محمد عزوز.

(٥) الإنصاف ٣٣٦/١ ، وينظر أسرار العربية ٢٣٠ .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٨٧/٤ .

هذا ؛ والواسطة في أسماء الأفعال يتوقف وجودها وعدمه على أمرين :

الأول : دلالة اسم الفعل . **الثاني** : نوعه

أمّا الدلالة فلأن هذه الأسماء في تعديها ولزومها على حسب ما نابت عنه ، ودلت عليه من معنى ، فـ (صه) و (واهاً) لازمان ؛ لأن الأولى دلت على معنى " اسكت "،والثانية دلت على معنى " أتعجب " وكلاهما يصل إلى معموله بالواسطة .

و"تراكِ" "ومَنَاعِ" متعديان؛ لأنهما بمعنى: اتركه وامنعه، فلا أثر للواسطة فيهما [١].

فالدلالة لها دورها في تحديد الحاجة إلى الواسطة وعدم الحاجة إليها .

هذا ، وقد يكون اسم الفعل دالاً على معنيين ، فتثبت الواسطة في المعنى الذي يدل على الفعل القاصر ، ويسقط في المعنى الذي يدل على الفعل المجاوز [٢] .

فـ " عِندك " قد تكون بمعنى " خذْ " فلا تحتاج إلى واسطة في الوصول إلى المفعول نحو : خذه ، وخذ زيداً .

وقد تكون بمعنى " تَوَقَّفْ " فتحتاج إلى الواسطة ؛ لأنها بمعنى فعل قاصر [٣] .

و " دونك " قد تكون بمعنى " خُذْ " فلا تحتاج إلى واسطة ، وقد تكون بمعنى " تأخر " فتحتاج إلى واسطة .

وهذا كله يعكس مدى ارتباط الواسطة في أسماء الأفعال بالمعاني التي تدل عليها تلك الأسماء [٤] .

أمّا نوع اسم الفعل فله أثر في تحديد الحاجة للواسطة ، فالواسطة لا تسقط إلا مع اسم فعل الأمر ؛ لأنه هو الذي يدل على معنى الفعل المتعدي [٥] .

ومعنى هذا أن الواسطة في أسماء الأفعال تسقط في حالة واحدة ، هي اسم فعل الأمر الدال على معنى المتعدي .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٥٦/١ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢٣٠٦/٥ ، ـ ٢٣٠٩ .

(٣) همع الهوا مع ١٢٠/٥ .

(٤) شرح الأشموني ١٠٠/٣ ، ١٠١ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٣ .

وفي المقابل فإن الواسطة تثبت مع أسماء الأفعال في ثلاثة أحوال :

الأول : مع اسم الفعل الأمر الدال على معنى الفعل اللازم .

الثاني : مع اسم الفعل المضارع .

الثالث : مع اسم الفعل الماضي؛ والأخيران لا يدلان إلا على معنى الفعل القاصر دائماً[١].

سادس عشر: العامل في جواب الشرط

يتفق النحاة على أن أدوات الشرط الجازم ليست في حاجة إلى واسطة لنقل تأثير عملها في الشرط [٢] .

وإنما الخلاف كان في الجواب فقد اضطربت أقوال النحاة في عامل الجزم فيه ، وترددت آراؤهم حول تأثير الواسطة ودورها في جزم الجواب ، فوجدنا بعضهم يتمسك بدور الواسطة في جزم الجواب ، وفي المقابل أسقط بعضهم دورها ، وعلى هذا فالأقوال في جازم الجواب وصلت إلي خمسة :

الأول: يرى أصحاب هذا القول أن الواسطة – أو الشرط – لا دور لها ولا أثر في جزم الجواب ؛ لأن الأداة عملت فيه كما عملت في الشرط قبله ، وعلى هذا فتأثيرها كما وصل إلى الشرط بلا واسطة ، وصل للجواب كذلك بلا واسطة [٣] .

وتفعيل أثر الأداة في الجواب عند هؤلاء يعتمد على أن أداة الشرط تقتضي الجواب كما تقتضي الشرط ، ولهذا المعنى يسمى حرف الجزاء ، فكما عمل في فعل الشرط ، فكذلك يجب أن يعمل في الجواب [٤] .

ومعنى هذا أن الأداة تملك من القوة الذاتية التي تجعلها تؤثر في الجزاء بلا واسطة، غير أن هذا الرأي يصطدم بأن أدوات الشرط أدوات جازمة ، والأدوات الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها [٥] .

---

(١) شرح ألفية ابن معط للقواس ١٠١٨/٢ : ١٠٢٨ .

(٢) أسرار العربية للأنباري صـ ٣٣٧ .

(٣) الإنصاف ٣٥٢/٢ .

(٤) الهمع ٦١/٢ .

(٥) أسرار العربية ٣٧ .

الثاني: أن أداة الشرط عملت في الشرط ، وكلاهما – أي الأداة والشرط – عملا في الجواب، وهذا القول منسوب لسيبويه وجمهور البصريين .

وهذا الرأي يثبت الواسطة؛ وذلك لأن الأداة عملت في الجواب بواسطة الشرط[١].

وإنما لجأ هؤلاء إلى الواسطة في جزم الجواب لسببين :

السبب الأول: أن أدوات الشرط الجازمة لا تحمل من القوة الذاتية التي تمكنها من التأثير في الشرط والجواب معاً، فتمكنت من الوصول إلى الشرط بلا واسطة، غير أن قوتها لم تمكنها من الوصول إلى الجواب بنفسها، فاحتاجت إلى واسطة تساعدها في إظهار أثر الجزم على الجواب، فكان الشرط هو الواسطة .

السبب الثاني: أن فعل الشرط –أو الواسطة– يقتضي الجواب، كما أن أدوات الشرط تقتضيه، فلمّا اقتضياه معاً عملا فيه معاً [٢] .

هذا، وقد واجه القول بالواسطة هنا اعتراضاً من مسقطيها ؛ لأن الأصل في الفعل ألا يكون عاملاً في الفعل ، فإذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل ، وأداة الشرط لها تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له [٣] .

ومعنى هذا أن الواسطة – أو الشرط – لا تأثير لها أصلاً في عمل الجواب ؛ لأنّ الأصل فيها عدم الإعمال .

الثالث: وهذا القول منسوب للأخفش، وهو قول قائم على إسقاط دور الواسطة في العمل في جواب الشرط؛ إذ يرى الأخفش أن أداة الشرط عملت في الشرط فقط وهنا ينتهي دورها، أما الجواب فهو مجزوم بالشرط ؛ وذلك حتى لا يعمل عاملان في معمول واحد[٤].

ونلحظ من خلال النظر إلى رأي الأخفش أنه يخصم من رصيد الأداة ويضيف إلى رصيد الشرط ، فهو يُعظّم دور الشرط في العمل في الجواب ، حتى إنه يجزمه بلا واسطة ، حتى ولو كانت تلك الواسطة هي أداة الشرط نفسها [٥] .

---

(١) الكتاب ٤٣٥/١ ، وينظر المقتضب ٤٩٠/٢ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣٣٩/٢ .
(٣) أسرار العربية صـ ٣٣٩ .
(٤) الهمع ٦١/٢ .
(٥) ينظر الإنصاف ٣٥٢/٢ .

ولعل الذي دفع الأخفش إلى تفعيل دور الشرط إلى هذا الحد أن الشرط – في نظره – يقتضي الجواب ، وهو أقرب إليه من الأداة فكان عمله فيه أولى منها [١] .

الرابع: وهذا القول منسوب للكوفيين، وهو قول قائم على إسقاط دور الأداة، ودور الشرط أو الواسطة، فليس لهما في نظر الكوفيين أي تأثير في الجواب؛ لأنه عندهم مجزوم بالمجاورة[٢].

فالجواب لمَّا جاورة الشرط المجزوم جُزِمَ مثله ؛ فتأثير الجزم في الجواب كأن بمجاورة المجزوم ، ولم يكن للأداة أو الواسطة دور في نظر الكوفيين .

وهذا القول فيه إجحاف لأصالة الأداة في الإعمال ، ولوساطة الشرط في التأثير في الجواب ، ولذا لم يسلم به معظم النحويين ؛ لأنه على خلاف الأصل ؛ إذ حثه إعمال بلا عامل ، وأيضاً فإن المجاورة قائمة على التلاصق ، والجزاء قد يجزم مع بُعْدِه عن الشرط المجزوم ، وينجزم بدون الشرط المجزوم [٣] .

الخامس : وهو قول المازني ، وفيه يُسقِط العمل بالمباشرة أو بالواسطة ؛ لأنه يرى أن الجواب مبني على الوقف ؛ لأن المضارع إنما أُعرِب لوقوعه موقع الأسماء ، وجواب الشرط لم يقع موقع الأسماء فوجب أن يكون مبنياً [٤].

وهذا القول مردود ؛ لأن الفعل إذا ثبت له المشابهة بالاسم في موضع ، استحق الإعراب بتلك المشابهة فلم يشترط ذلك في كل موضع ، ويدل على ذلك إعراب المضارع بعد حروف النصب والجزم دون أن يقع موقع الأسماء [٥] .

ومن خلال عرض تلك الأقوال في جازم جواب الشرط يتضح أن الأولى إثبات دور الواسطة في العمل في الجواب؛ فالصحيح أن يكون العامل هو أداة الشرط بتوسط فعل الشرط؛ لأنه عامل معه، وإسقاط الواسطة الأولى فيه أن يكون لصالح الأداة، وليس خصماً من رصيدها، فإذا اسقط دور الشرط في الإعمال، فإن العمل كله يكون للأداة[٦].

---

(١) أسرار العربية ٣٣٧، ٣٣٨ .

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٣٣١/١ ، ٣٣٢ .

(٣) الهمع ٦١/٢ .

(٤) المقتضب ٤٩٠/٢ .

(٥) أسرار العربية ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٦) المصدر السابق ٣٤٠ .

الفصل الثاني

المظاهر الصرفية للواسطة

أولا: اسم المرة:

اسم المرة : اسم مصوغ من المصدر للدلالة على وقوع الحدث المجرد من الزمان مرة واحدة [١] .

واسم المرة يصاغ من الثلاثي ، ومن غير الثلاثي .

فمن الثلاثي يصاغ اسم المرة على وزن " فَعْلة " [٢] .

هذا ، ودور الواسطة في اسم المرة من الفعل الثلاثي يتوقف على حال المصدر العام لهذا الفعل ؛ لأن هذا المصدر قد يكون مجرداً من التاء ، وقد يكون مقترناً بها .

فإذا كان المصدر العام للفعل الثلاثي مجرداً في الأصل من التاء، فإن اسم المرة يأتي من الفعل الثلاثي بلا واسطة، فيقال في المرة من ضَرْبَ، وأَكَل: ضَرْبة، وأَكْلة[٣].

أمّا إذا كان المصدر العام للفعل الثلاثي مقترناً في الأصل بالتاء ، فلا يمكن أن يؤتي باسم المرة منه بطريق مباشر ، وإلاّ التبس المصدر العام باسم المرة .

وفي هذه الحالة يتعاظم دور الواسطة الذي يكون الاعتماد عليها مفيداً لأمرين :

الأول : الدلالة على المرة .

والآخر : رَفْع اللبس بين المصدر العام واسم المرة .

هذا ، ويعد الوصف من أشهر الوسائط التي يلجأ إليها الصرفيون للدلالة على المرة من الفعل الثلاثي الذي يكون مصدره العام مختوماً بالتاء [٤] .

---

(١) شرح الشافية للرضي ١٧٨/١ ، ١٧٩ ، وينظر شرح ابن عقيل بحاشية الخضري ٧٦/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٢٤٠/٤ ، ٢٢٤١ ، وينظر المساعد ٦٢٣/٢ .

(٣) شفاء العليل للسلسيلي ٨٥٩/٢ .

(٤) التصريح ٣٢٥/٣ .

يقال في المرة من رَحِمَ، ونَفَخ، ودَعا: رَحِم رَحْمه واحدة، ونفخ نفخة واحدة، ودعا دعوة واحدة[١]. قال تعالى " فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة. وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة"[٢]. فـ"نَفْخة" و"دكة" توصل إلى المرة منهما بالوصف بـ"واحدة".

قال سيبويه : " وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فَعْلة على الأصل، لأن الأصل فَعْل ، فإذا قلت : الجلوس والذهاب ونحو ذلك فقد ألحقت زيادة ليست من الأصل ولم تكن في الفعل ، وليس هذا الضرب من المصادر لازماً بزيادته لباب فعله كلزوم الأفعال والاستفعال . فإذا جاءوا بالمرة بها على فَعْله كما جاءوا بتمرة على تمر وذلك قعدت قعدة وأتيت أتيه [٣] .

هذا عن اسم المرة من الثلاثي .

أمّا اسم المرة من غير الثلاثي فيأتي على وزن المصدر العام للفعل مع زيادة تاء على آخره [٤]

ودور الواسطة – هنا – يتحدد على حال المصدر العام للفعل من حيث خلوه من تاء التأنيث أو اقترانه بها ، فيكون حاله كحال الثلاثي .

فلا دور للواسطة إن كان مصدر الفعل غير الثلاثي مجرداً من التاء نحو : أكرم إكرامه ، وأحسن إحسانه ، واستغفر استغفاره ، وكذّب تكذيبه .

فلا حاجة للواسطة : لأن المصدر العام لهذه الأفعال خالٍ من التاء ، ولهذا جاء اسم المرة منها بطريق مباشر [٥] .

أمّا إذا كان المصدر العام للفعل غير الثلاثي مقترناً بالتاء ، فلابُدَّ من الاعتماد على الواسطة للوصول إلى معنى المرة من ناحية ، ورفع اللبس بين المصدر العام واسم المرة من ناحية أخرى .

---

(١) الهمع ٥٣/٦ .
(٢) سورة الحاقة : الآيتان (١٣) ، (١٤) .
(٣) الكتاب ٤٥/٤ .
(٤) ارتشاف الضرب ٤٩٢/٢ ، ٤٩٣ .
(٥) شرح الشافية للرضي ١٧٨/١ ، ١٧٩ .

ويعتمد الصرفيون – غالباً – على الوصف كواسطة للدلالة على المرة من الفعل غير الثلاثي الذي يكون مصدره العام مختوماً بالتاء فيقال : أقام إقامة واحدة وأجاب إجابة واحدة ، واستقام استقامة واحدة [١] .

ويفهم مما سبق أن دور الواسطة في اسم المرة من الثلاثي أو غيره يتوقف على كون المصدر العام لتلك الأفعال يتشابه في صورته اللفظية مع اسم المرة ، وهذا التشابه اللفظي إنما يتحقق عندما يكون المصدر العام مختوماً بالتاء ، أما إذا لم يكن المصدر العام للفعل مختوماً بالتاء ؛ فلا تتحقق المشابهة اللفظية بين المصدر العام واسم المرة ، وفي هذه الحالة تسقط الواسطة ، ويؤتي باسم المرة من الفعل بطريق مباشر[٢].

ثانيا: اسم الهيئة:

اسم الهيئة : اسم مصوغ من المصدر للدلالة على هيئة وقوع الفعل [٣] .

وهو يصاغ من الثلاثي على وزن " فِعْلَه " – بكسر الفاء – ؛ وذلك للفرق بينه وبين اسم المرة [٤] .

هذا ، واثر الواسطة في اسم الهيئة من الفعل الثلاثي يتوقف على كون مصدر هذا الفعل على وزن " فِعْلَه " أصلاً أو لا .

فإذا لم يكن مصدر الفعل الثلاثي على وزن " فِعْلَه " فإن اسم الهيئة يؤتي به بطريق مباشر ، فلا أثر للواسطة فيه .

يقال ذَبح ذِبْحه ، وقَتل قِتْله ، وجَلس جِلْسة [٥] .

قال سيبويه: " هذا باب ما تجيء فيه الفِعْلة تريد بها ضرباً من الفعل وذلك قولك : حَسُن الطِعْمة ، وقتلته قتله سوء ، وبئست المِيتة ، وإنما يريد الضرب الذي أصابه من القتل ، والضرب الذي هو عليه من الطعم ، ومثل هذا الرِكْبة ، والجِلْسة ، والقعدة "[٦].

---

(١) التصريح ٣٢٥/٣ .

(٢) شرح الاشموني ٧٦/٢ ، وينظر شرح ابن عقيل بحاشية الخضري ٧٦/٢ ، ٧٧ .

(٣) شرح الشافية للرضي ١٨٠/١ .

(٤) المساعد لابن عقيل ٦٢٣/٢ .

(٥) شرح ابن عقيل بحاشية الخضري ٧٦/٢ ، ٧٧ .

(٦) الكتاب ٤٤/٤ .

أمَّا إذا كان المصدر العام للفعل الثلاثي على وزن " فِعْله " فلا يؤتى منه بالهيئة بطريق مباشر ؛ لئلا يلتبس المصدر العام للفعل واسم الهيئة .

ومن الوسائط التي يلجأ إليها الصرفيون في هذه الحالة الوصف أو الإضافة [١] .

فيقال : نشد نشْدة عظيمة ، ونشد نشْدة الحائر [٢] .

ومعنى هذا أن دور الواسطة في الدلالة على الهيئة متوقف على كون المصدر العام للفعل على وزن "فِعْله"، أما إذا لم يكن المصدر العام للفعل الثلاثي على وزن "فِعْلة"، فلا دور لها في الدلالة على الهيئة، إذ من غير المقبول تكلف واسطة مع إمكان المباشرة.

هذا ما يتعلق باسم الهيئة من الثلاثي .

أما من غير الثلاثي فلا يبنى منه اسم الهيئة لا بطريق مباشر ولا بواسطة ؛ وذلك لأن بناء " فِعْله " لا يتأتى فيه ، إذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد إثباته فيها ، فاجتنب ذلك ، واستغنى عنه بالمصدر الأصلي نفسه [٣] .

هذا ، ويرى ابن مالك ومَنْ وافقه على أنه إذا أريد الدلالة على معنى الهيئة من غير الثلاثي فإن ذلك يكون عن طريق الواسطة ، وذلك بأن يوصف المصدر العام للفعل بما يفيد الغرض المراد كان يقال مثلاً : هذا اختيار غريب[٤] .

وهذا رأي له وجاهته إذ لا يترتب عليه هدم بنية الكلمة .

ثالثا: اسم المفعول

اسم المفعول : اسم مشتق من المصدر للدلالة على مَنْ وقع عليه فِعْل الفاعل [٥] .

وكما هو معروف فإن اسم المفعول يصاغ من الثلاثي على وزن "مفعول"، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر[٦].

---

(١) التصريح ٣٢٥/٣

(٢) ارتشاف الضرب ٤٩٣/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ٤٩٣/٢ .

(٤) شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٧٣٦/٢ .

(٥) شرح الشافية للرضي ٤٢٨/٣ ، ٤٢٩ .

(٦) شرح ابن عقيل على حاشية الخضري ٨٠/٢ ، وينظر شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٩٩٤/٢ .

هذا ، وأثر الواسطة في صياغة اسم المفعول يتوقف على نوع الفعل الذي يصاغ منه ؛ لأن الفعل الذي يصاغ منه اسم المفعول قد يكون متعدياً ، وقد يكون لازماً.

(١) إذا كان الفعل الذي يصاغ منه اسم المفعول فعل متعديا فإنه يأتي منه بلا واسطة، يستوي في هذا أسم المفعول من الثلاثي، ومن غيره [١] .

يقال في اسم المفعول من أكل ، وقرأ ، وكتب ، وصدَّق : الطعام مأكول ، والكتاب مقروء ، والدرس مكتوب ، والرجل مُصَدَّق .

ومعنى هذا أن تعدي الفعل يترتب عليه عدم الحاجة إلى واسطة عند صوغ اسم المفعول.

(٢) أمَّا إذا كان الفعل الذي يصاغ منه اسم المفعول فعلاً لازماً فإنه لا يأتي منه إلا بواسطة، والواسطة قد تكون جاراً ومجروراً ، وقد تكون ظرفاً ، وقد تكون مصدراً[٢].

يقال في اسم المفعول من جَلس ، وفَرح ، ودخَل ، وانطلق : الكرسي مجلوس عليه ، أو فوقه ، والنجاح مفروح به ، والباب مدخول منه ، والسيارة منطلق بها [٣] .

وإنما لم يحتج اسم المفعول إلى واسطة عند صوغه من الفعل المتعدي ؛ لأنَّ اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، وهو عند صوغه من الفعل المتعدي يحمل ضميراً مستتراً ينوب عن الفاعل .

أمَّا الفعل اللازم فعند صوغ اسم المفعول منه لا يتحمل ضميراً ينوب عن الفاعل فلا يقال: زيد مذهوب، ولا الباب مخروج، ولا النجاح مفروح؛ لأنه فارغ من الضمير.

ومن هنا أصبحت الحاجة للواسطة للقيام بدور نائب الفاعل ، فالجار والمجرور ، والظرف ، والمصدر هي نائب فاعل لاسم المفعول ؛ ولا يمكن خلوه منها؛ إذ المسند لابد له من المسند إليه [٤] .

---

(١) الهمع ١٠/٥ ، وينظر شرح الأشموني ٢٤٤/٢ .

(٢) التصريح ٣٣٩/٣ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٩/٢ ، ٨٨/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٢٩/٤، وينظر كتاب البيان في شرح اللمع للشريف عمر ص١٩٣.

(٤) شرح الشافية للرضي ٤٢٨/٣ ، ٤٢٩ ، وينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٨/١ ، ١٥٩ .

هذا ، ولو تأملنا بدقة الدور الذي تؤديه الواسطة في اسم المفعول لوجدنا أن هـذا الدور لا يتوقف عند تصحيح صوغ اسم المفعول من الفعل اللازم ، وإنما لها دور آخر إذ تستطيع بفضلها أن تميز بين الفعل المتعدي والفعل اللازم (١) .

فإذا صيغ اسم المفعول من الفعل بلا واسطة كان هذا دليلاً على تعـدي الفعـل ، فمأكول ، ومشروب ، ومذبوح ، ومُصدَّق أسماء مفعول جاءت من أفعالها بلا وساطة ، فكان هذا دليلاً على أن أفعالها : أكل ، وشَرِب ، وذبح ، وصدَّق أفعال متعدية .

أمَّا إذا صيغ اسم المفعول من الفعل بواسطة من تلك التي سبقت الإشارة إليها فإن هذا دليل على لزوم الفعل ، فمذهوب به ، ومخروج منه ، ومفروح بـه ، ومجلـوس فوقها أسماء مفعول جاءت من الفعل بواسطة فكان هذا دليلاً على أن أفعالها : ذَهـب ، وخَرج، وفَرِح ، وجَلَس أفعال لازمة (٢) .

وعلى هذا فالواسطة في اسم المفعول لها فضيلتان عما : القيام بدور نائب الفاعل ؛ لأن اسم المفعول من الفعل اللازم خالٍ من الضمير ، وكونها علامة للتفريق بين الفعل المتعدي والفعل اللازم .

رابعا: التعجب

اشترط الصرفيون في الفعل الذي يصاغ منه فعلاً التعجب – ما افعل ، وأفعِلْ بـه عدة شروط هي :

(١) أن يكون ثلاثياً .

(٢) متصرفاً .

(٣) قابلاً للتفاضل .

(٤) تاماً .

(٥) مثبتاً .

(٦) ألاَّ يكون الوصف منه على افعل فعلاء .

(٧) ألا يكون مبنياً للمجهول .

---

(١) التصريح ٢/٣٩٥ .

(٢) ينظر توضيح المقاصد والمسالك ٢/٥٠ ، ٥١ .

هذه هي الشروط التي يجب أن تتوفر في الفعل الذي يصاغ منه فعلاً التعجب، ووجود تلك الشروط في الفعل المراد التعجب منه يترتب عليه عدم الحاجة إلى واسطة، بل يتعجب من الفعل بطريق مباشر .

يقال : ما أحسن محمداً ! ، وأحْسِنْ به !

أمَّا إذا كان الفعل الذي يراد التعجب منه غَير مستوفٍ للشروط فلا يتعجب منه بطريق مباشر ، بل لابد من الاستعانة بالواسطة في التوصل إلى صياغة فعلىْ التعجب من الفعل الفاقد للشروط ، غير أن الاستعانة بالواسطة ، وعدم الاستعانة بها يتوقف على نوع الشرط المفقود ، يمكن بيان ذلك على النحو الآتي :

(١) إذ كان الفعل زائداً على ثلاثة أحرف ، أو كان الوصف منه على افعل فعلاء يؤتي بصيغتي التعجب من فعل مناسب مستوف للشروط نحو : ما أشد ، وأشدد به ونحو ذلك ، ثم يؤتي بمصدر الفعل الفاقد للشروط منصوباً بعد " ما أفعلَ " ومجروراً بالباء بعد " أفعلْ به [١]" .

يقال: ما أشد حمرته!، وما أشد انطلاقه ! ، وأشْدِدْ بحمرته !،وأشْدِدْ بانطلاقه ![٢].

(٢) إذا كان الفعل منفياً، أو كان مبنياً للمجهول، فإنه لا يتعجب منه بطريقة مباشرة، وإنما يتم اللجوء إلى الواسطة كتلك التي تم استعمالها في الموضع السابق، إلا أن المصدر هنا لا يكون صريحاً، بل يكون مؤولاً بـ "أن" والفعل المنفي، و "ما" والفعل المبني للمجهول[٣] .

يقال: ما أكثر أن لا يقوم، وما أعظم ما ضُرِبَ، وأشدد بأن لا يقوم، وأشدد بما ضُرِبَ!

هذا ، ونلحظ اتفاقا بين الموضعين في اللجوء إلى الواسطة كوسيلة للتوصل إلى التعجب من تلك الأفعال الأربعة ، ولكن حدث اختلاف بينها في شكل المصدر ، فالمصدر في الموضع الأول جاء صريحاً ؛ لأنه لا يترتب على ذلك لبس ؛ وأمَّا في هذا الموضع فلابد من كون المصدر مؤولاً ؛ وإنما كان الحرص عليه مع الفعل

---

(١) شرح ألفية ابن معط للقواس ٩٦٢/٢ ، ٩٦٤ .

(٢) الإيضاح العضدي للفارسي١٣٣ ،وينظر شرح ابن عقيل بحاشية الخضري ٩٤/٢ ، ٩٥ .

(٣) الارتشاف ٢٠٨٥/٤ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٨/٣ ، ٤٩ ، والمساعد ١٦٤/٢.

المنفي؛ للمحافظة على النفي ؛ إذ لو جاء المصدر من الفعل المنفي صريحاً لزال نفيه ، والتبس بالمثبت [١] .

غير انه يجوز في الفعل المنفي أن يؤتي بمصدره صريحاً مسبوقاً بكلمة " عدم الدالة على النفي ، يقال : ما أحسن عدم صياغ الوقت ، وأحْسِنْ بعدم ضياع الوقت !

أمَّا الفعل المبني للمجهول فاشترط في مصدره أن يكون مؤولاً ؛ فللمحافظة على بقاء صورة الفعل على صورة المبني للمجهول ؛ إذ لو جاء مصدره صريحاً لالتبس بالمبني للمعلوم [٢] .

هذا، ومِنَ النحاة مَنْ يستثني من الواسطة الفعل المبني للمجهول على سبيل اللزوم، فهذه الأفعال يؤتي منها بالتعجب بلا واسطة ، لعدم اللبس يقال : ما أعناه بحاجتك ! من عُني ، وما أزهاه علينا ! من " زُهِي " [٣] .

(٣) إذا كان الفعل ناقصاً فيتعجب منه بالطريقة نفسها ، غير أنه يجوز أن يؤتي بمصدره صريحاً إن كان له مصدر،ويجوز أن يؤتي به مؤولاً من"ما" والفعل [٤]

يقال : ما اشد كونه جميلاً ! ، وأشددْ بكونه جميلاً ، ! وما أكثر ما كان حسناً ! وأشددْ بما كان حسناً ! .

(٤) إذا كان الفعل جامداً نحو : عسى ، وليس ؛ فلا يتعجب منه مطلقاً ، ولا تجدي معه الواسطة ؛ إذ لا مصدر له فينصب أو يجر [٥] .

(٥) إذا كان الفعل لا يقبل التفاوت نحو : مات ، وفني ، فالمشهور أنه لا يتعجب منه بطريق مباشر أو بواسطة ؛ لان التعجب قائم على التفاوت والتفاضل ، وهذا الفعل لا يقبل أصلا هذه المعاني [٦] .

وقد نقل بعض النحويين كأبي حيان ، وخالد الأزهري جواز التعجب من الفعل الذي لا يقبل التفاوت إن أُرِيَد وصف زائد عليه ، فيقال في نحو : مات زيد :

---

(١) شرح الأشموني ٢٧٠/٢ .
(٢) الارتشاف ٢٠٨/٤ ، وينظر شرح ألفية ابن معط للقواس ٩٦٤/٢ ، ٩٦٥ .
(٣) التصريح ٣٩٩/٣ .
(٤) الهمع ٤٤/٦ .
(٥) كتاب البيان في شرح اللمع للشريف عمر ٤٦٥ ، ٤٦٦ .
(٦) المساعد ١٦٤/٢ ، وينظر شرح اللمع في النحو للو اسطي ١٨٥ .

ما افجع موته ! وأفجعْ بموته ! [١] .

في حين ذهب خالد الأزهري إلى أن الواسطة ليست مختصة بما فَقَد شرطاً من الشروط ، بل جوَّز اللجوء إليها فيما استوفى شروط التعجب فيقال : ما اشد ضَرْب زيدٍ لعمرو ، واشددْ بضربِ زيدٍ لعمرو ! [٢] .

وهذا التجويز مخالف لما ذهب إليه معظم النحويين من رَبْط الواسطة بفقْد الشروط، أمَّا إذا كانت الشروط مستوفاة، فلا داعي للجوء للواسطة ما دام التعجب ممكناً بطريق مباشر؛ فتكلُّف الواسطة مرفوض عند معظم النحويين مع إمكان المباشرة.

خامسا: أفعل التفضيل

الواسطة في افعل التفضيل يتوقف وجودها وعدم وجودها على حال الفعل المراد صياغة أفعل التفضيل منه ؛ وذلك لأن الفعل قد تتوافر فيه الصفات التي اشترطها الصر فيون ، وقد يفقدها .

فإذا توافرت فيه الشروط المطلوبة – هي تلك الشروط المطلوبة في التعجب – فإن التفضيل يتم بطريقة مباشرة ؛ ولا حاجة للواسطة في تلك الحالة [٣] .

يقال : محمد أحسنُ من خالد خلقاً ، وزينب أفضل من سعاد علماً .

فإذا فَقَد الفعل المراد التفضيل منه شرطاً من الشروط التي وضعها الصر فيون، فلابد من اللجوء إلى الواسطة في صياغة أفعل التفضيل ؛ علماً بأن الواسطة قد لا تجدي في بعض الأحوال ، وحينئذ يمتنع التفضيل بالمباشرة وبالواسطة .

ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي :

(١) إذا كان الفعل غير ثلاثي أو كان الوصف منه على افعل فعلاء وأريد صياغة افعل التفضيل منه فإن ذلك يكون عن طريق الاستعانة بالواسطة ، بحيث يؤتي بفعل مناسب مستوفٍ للشروط على وزن " أفعل " ثم يؤتي بمصدر الفعل الفاقد لأحد الشرطين السابقين منصوباً على التمييز [٤] .

---

(١) الارتشاف ٤/٢٠٨٥ ، وينظر التصريح ٣/٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(٢) التصريح ٣/٤٠٠ .

(٣) شرح ألفية ابن معط للقواس ٢/١٠٠٢ ، ١٠٠٣ .

(٤) الإيضاح العضدي ١٣٠٢ ، وينظر الهمع ٦/٤٤ .

يقال في التفضيل من استخرج ، وابيضّ : العرب أكثر استخراجاً للبترول من غيرهم ، وزينب أشد بياضاً من سعاد .

ونلحظ أن الواسطة هنا هي تلك التي استخدمت في التعجب مع وجود فرق في المصدر المنصوب، فهو في التعجب منصوب على المفعولية، وهنا منصوب على التمييز.

وإنما كانت الواسطة ضرورية في الفعل غير الثلاثي ؛ لأنه لو جئ منه بـ " افعل " مباشرة لسقطت منه بعض الحروف ، فيلتبس الثلاثي بغيره .

وكانت الواسطة ضرورية فيما كان على وزن " افعل " ؛ للتخلص من اللبس الناتج من التشابه بين الصيغتين .

هذا ، والكوفيون يربطون بين الواسطة ودلالة " أفعل " ؛ على العيوب الظاهرة نحو : زيدُ اشد عرجاً من خالد ، فالواسطة موجودة ؛ لأن العيب ظاهر .

أمّا إذا دلت " افعل " على العيوب المعنوية أو الداخلية فلا حاجة للواسطة في نظرهم ؛ ويؤتي بصيغة التفضيل من الفعل بطريق مباشر .

يقال : زيد أرعن من خالد ، وأحمق منه ، وأبله منه [١] .

(٢) إذا كان الفعل منفياً فالمشهور عند أكثر الصرفيين امتناع التفضيل منه بطريق مباشر أو بطريق الواسطة ؛ ولعل السبب في ذلك يعود إلى امتناع مجئ مصدره صريحاً حتى لا يلتبس بالمثبت ، ولا يؤتي به مؤولاً ؛ لأن المصدر المؤول معرفة فينافي جعله تمييزاً [٢] .

وبعض الكوفيين الذين يجوزون التعريف في التمييز يرون جواز مجئ التفضيل من الفعل المنفي عن طريق الواسطة ، بحيث يؤتي بمصدره الصريح مضافاً إلى كلمتي " عدم " أو " انتفاء " الدالتين على النفي ، فيقال : هند أشد عدم أكل من زينب ، وزيد أشد انتفاء أكْل من عمرو [٣] .

(٣) إذا كان الفعل مبيناً للمجهول فالمشهور عند الصرفيين أنه لا يتفضل منه لا بطريق مباشر ، ولا بواسطة ؛ وذلك لأنه لا يؤتي بمصدره صريحاً لئلا يلتبس بالمبني

---

(١) حاشية الصبان ٤٤/٣ .

(٢) التصريح ٤٣٧/٣ .

(٣) حاشية الصبان ٤٤/٣ .

للمعلوم ، ولا يؤتي بمصدره مؤولاً ؛ لأنه معرفة ، وهذا ينافي جعله تمييزاً ؛ لأن الأصل في التمييز أن يكون منكراً [١] .

ومن الكوفيين مَنْ يجوز مجئ التفضيل من الفعل المبني للمجهول عن طريق الواسطة ، بحيث يؤتي بـ " أشد " ونحوه للتوصل إلى التفضيل من الفعل المبني للمجهول الذي لا لبس فيه بالمبني للفاعل ؛ لصحة الإتيان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبني للمجهول وإنْ كان بصورة مصدر المبني للفاعل [٢] .

يقال : خالد أكثر شهرةً من زيد ، فهو من " شُهِرَ " المبني للمجهول .

(٤) إذا كان الفعل ناقصاً فإذا تعذر أن يؤتي منه بمصدر فإن التفضيل يمتنع فيه بطريق مباشر أو بالواسطة .

أمَّا إذا أمكن أن يؤتي منه بالمصدر فإنه يصح أن يؤتي منه بالتفضيل عن طريق الواسطة التي سبقت الإشارة إليها فيقال " على أشد كوناً من خالد [٣] .

(٥) إذا كان الفعل جامداً نحو عسى ، وليس ، أو معناه لا يقبل التفاضل نحو : مات ، وفني ، فلا يتفضل منه بطريق مباشر ، ولا بالواسطة ؛ لأن الجامد لا مصدر له ؛ ولأنه بعدم قبول التفاضل يفقد الأساس الذي يقوم عليه التفضيل[٤].

هذا ، ويفهم مما سبق أن دور الوسيط في أفعل التفضيل مرتبط بفقد شرط من شروط الصياغة ، وان جدواها مرتبط بنوع الشرط المفقود .

فلا جدوى منها إذا فقَد الفعل شرط التصرف ، أو التفاضل وتؤدي الغرض منها إذا كان الفعل غير ثلاثي ، أو كان الوصف منه على أفعل فعلاء .

والمشهور أنه لا جدوى منها إذا فَقَد الفعل الإثبات أو البناء للمعلوم، خلافاً لبعض الكوفيين.

أما إذا كان الفعل فاقداً لشرط التمام فإن جدواها يتوقف على وجود مصدر مستعمل لهذا الفعل .

---

(١) شرح ابن عقيل بحاشية الخضري ١٠٩/٢ .

(٢) حاشية الصبان ٤٤/٣ .

(٣) همع الهوامع ٤٤/٦ .

(٤) شرح ابن عقيل ١٨٤/٢ .

سادساً: همزة الوصل

تعد همزة الوصل من أشهر الوسائط الآتي يتم اللجوء إليها في لغتنا العربية ؛ وذلك لأن الأصل ألا يبتدأ بساكن كما لا يوقف على متحرك ؛ فإذا ما جاء الحرف الأول ساكناً على خلاف الأصل في اللغة العربية كانت الحاجة ضرورية لواسطة يتوصل من خلالها إلى النطق بالساكن ، هذه الواسطة هي همزة الوصل [١] .

ولمَّا كان السبب في اللجوء إلى همزة الوصل التوصل إلى النطق بالساكن وجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها .

وأحق الحركات بها الكسرة ؛ إذ هي راجحة على الضمة ؛ لأنها أقل منها ثقلاً، وعلى الفتحة لأنها لا توهم استفهاماً بخلاف الفتحة فإنها توهمه [٢] .

ونلحظ أن الواسطة هنا مخصوصة فهي همزة ، ولم تكن حرفاً آخر من حروف الهجاء الأخرى ، وهذا التخصيص في الواسطة يعود لأمرين :

الأول : أن القياس كان يقتضي أن نكون الواسطة ألفاً ، ولكن تعذر ذلك ؛ لاستحالة تحريكها واستحالة الابتداء بالساكن ، فعدل إلى الهمزة إذ كانت أختها في المخرج وشبيهتها في أحكام كثيرة .

الثاني : أن الهمزة أول حروف الحلق فخصت بالابتداء لتناسب المعنيين [٣] .

قال ابن جني : " فإنْ قال قائل : فلم اختيرت الهمزة ليقع الابتداء بها دون غيرها من سائر الحروف نحو : الجيم ، والطاء ، وغيرهما ؟ فالجواب أنهم إنما أرادوا حرفاً يتبلغ به في الابتداء ويحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله ، فلمَّا اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطِّراحه مع الغِنى عنه جعلوه الهمزة ، لأن العادة فيها في أكثر الأحوال حذفها للتخفيف، وهي مع ذلك أصل ، فكيف بها إذا كانت زائدة ، ألا تراهم حذفوها أصلاً في نحو : خُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ " [٤] .

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/٢٥١ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٧٠ ، وكشف المشكل في النحو ٥٧٠

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٦٥ ، وينظر شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧١ ، ٢٠٧٥ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٩١، وينظر رصف المباني ٣٨، والتوطئة للشلوبيني ٣٢٥ .

(٤) سر صناعة الإعراب ١/١١٣ ، وينظر التصريح ٥/٣٤٧ ، ٣٤٨ .

ومعنى كلام ابن جني أن الهمزة اجتمعت فيها كل المواصفات التي تجعلها تقوم بالواسطة في هذا الموضع دون غيرها من حروف الهجاء ؛ فهي حرف يؤدي الغرض المراد منه وهو التوصل إلى النطق بالساكن ؛ وفي الوقت نفسه يسهل حذفه عند الاستغناء عنه ؛ وليس أدل على سهولة الحذف من حذفه وهو أصل من أصول الكلمة .

هذا، ووجود الهمزة كواسطة يتوصل بها إلى النطق بالساكن مرتبط بابتداء الكلام، ولذا إذا وصلت بالكلمة شيئاً قبلها سقطت الهمزة؛ لأن الساكن قد نُطِقَ به بواسطة ما قبله(١).

كذلك يستغني عن الهمزة كواسطة؛ وذلك إذا انتفى الغرض الذي جاءت من أجله، وهو التوصل إلى النطق بالساكن ، فلو تحرك هذا الساكن استغنى عنها ؛ وتحركه يكون بأحد أمرين:

الأول: نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن الذي جيء بهمزة الوصل لأجله نحو: أن يقال لمن يؤمر بالنأي : نِ عنى ، والأصل : ائْ عنى ، فنقلت حركة همزة الوصل – وهي الكسرة – إلى النون ، واستغنى عنها ؛ لانتقاء سبب المجيء بها .

الثاني: إذا أدغم الساكن في الحرف الذي يليه كان يقال في : اردد : رُدَّ ونحو: استتر، إذا قصد إدغام تاء الافتعال فيما بعدها ، نقلت حركتها إلى الفاء فقيل : سَتَّر(٢).

ولعل هذا هو شأن كل واسطة في لغتنا العربية ، وجودها مرتبط بوجود الداعي إليها ، فإذا زال سبب استدعائها تم طرحها والاستغناء عنها .

---

(١) اللباب ١٩١/٢ ، وينظر شرح الفية ابن معط للقواس ١٣٠٧/٢ : ١٣٠٩ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٥ /٢٧٥ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك٣ / ٤٦٧

الخـاتمة

وبعد فإنه من خلال دراسة هذا الموضوع أمكن إظهار واستنتاج الأمور الآتية :

أولاً : أظهر هذا الموضوع الجهد الطيب الذي بذله المتقدمون في خدمة اللغة العربية فعند وَضْعهم لقواعدها لم يقفوا عند المباشر والمتاح ، بل اعتمدوا على الوسائط في الوصول غلى تثنية أو جمع ، أو صيغة صرفية لا يمكن الوصول إليها بطريق مباشر، بل توسعوا في الوسائط فاستخدموها كعاملٍ من عوامل الإعراب .

ثانياً: أظهر هذا الموضوع النظرة الضيقة لبعض المعاصرين في تعاملهم مع اللغة العربية وقواعدها ، فقد تعددت الأبواق التي تطالب بالتخفيف من قواعد اللغة ، وطرح الفصحي ، والمطالبة بإلغاء بعض الأبواب النحوية بدعوى عدم الجدوى من دراستها ، وهي دعاوي من شانها الخصم من رصيد اللغة وهي دعاوي باطلة تتقاصر أمام الجهد الطيب الذي بذله المتقدمون، وليس أدل على ذلك من استخدامهم الوسائط في معالجة عدد من الأحكام النحوية والصرفية التي لا يمكن التعامل معها بطريق مباشر .

ثالثاً: الواسطة تدل على تميز اللغة العربية بمميزات قد لا توجد في غيرها من اللغات الأخرى ، إذ لولا تمتعها بالثراء والمرونة ما تمكن النحويون من استخدام الوسائط في الوصول إلى أحكام وصيغ لا يمكن الوصول إليها إلا بوسيط .

رابعاً : أن استدعاء الواسطة في معالجة بعض الأحكام النحوية والصرفية متوقف على عدم إمكان المباشرة ، فاستدعاء الواسطة مع إمكان المباشرة تكلف لا طائل من ورائه ، وهو أمر غير مقبول عند معظم النحويين .

خامساً : الواسطة لها دور في الإعمال كما هو الحال في باب الابتداء ، والمفعول معه ، والاستثناء ، وعطف النسق ، والشرط .

سادساً: قد يحتاج إلى الواسطة في بعض أحوال الشيء الواحد دون بعض أحواله كما هو الحال في اسم المكان ، واسم الفعل .

سابعاً: الواسطة لها أثر في الرتبة كما هو الحال في الرتبة بين الحال وصاحبه.

ثامناً: الواسطة وسيلة من وسائل رفع اللبس في اللغة العربية كما هو الحال في المثنى والجمع الباقيين على حالهما، والمسمى به منهما، وكما هو الحال في اسم المرة والهيئة.

تاسعاً : الواسطة وسيلة من وسائل التفريق بين الفعل المتعدي والفعل اللازم .

عاشراً : الواسطة قد تكون غير مجدية في بعض الأحوال فتمتنع كما امتنعت المباشرة كما هو الحال في الفعل المراد التعجب أو التفضيل منه إذا فَقَد شرط التصرف، أو فَقَد التفاضل ، وكذلك في بعض أنواع الأفعال القاصرة كأفعال الألوان ، والطباع ، والعاهات ، فهي أفعال لا تتعدي بنفسها ولا بواسطة .

حادي عشر: تعد حروف الجر والعطف من أشهر الوسائط النحوية ، كما تعد همزة الوصل من أشهر الوسائط الصرفية .

ثاني عشر : قد لا يشترط في الواسطة أن تكون مخصوصة ، وقد يشترط فيها التخصيص كما هو الحال في ظرف المكان المختص الذي لم يجر على عامله ، فعامله لا يصل إليه إلا بـ " في " أو الباء التي بمعناها .

ثالث عشر : أن نوع الواسطة قد يتوقف – أحيانا – على الدلالة ، ونوع الفعل من حيث التعدي واللزوم كما هو الحال في تعدي "افعل" التعجب والتفضيل إلى معموليهما.

رابع عشر : أن وجود الواسطة وعدم وجودها قد يتوقف في اللغة على الدلالة والنوع كما هو الحال في أسماء الأفعال ، وكما هو الحال في اسم المفعول .

خامس عشر: أن وجود الواسطة قد يتوقف على وجود المشابهة اللفظية كما هو الحال في اسم المرة والهيئة، فعند وجود المشابهة اللفظية بينهما وبين المصدر العام للفعل تكون الواسطة حاضرة، وعند عدم وجود المشابهة يصبح استدعاء الواسطة أمراً مرفوضاً.

سادس عشر : قد يستغني عن الواسطة إذا انتفى الغرض الذي جيء بها من أجله كما هو الحال في همزة الوصل ، فتحرك الساكن بنقل الحركة ، أو بالإدغام يجعل الاستغناء عن همزة الوصل أمراً لا مفر منه .

سابع عشر : أن الواسطة قد لا ترتبط عن بعض النحاة بفَقْد شرط من شروط المباشرة ، وإنما يجوز عندهم اللجوء إليها مع إمكان المباشرة ويدل على ذلك إجازة الشيخ خالد استعمال الواسطة في التعجب من مستوفي لشروط .

ثامن عشر: تسببت الواسطة في وجود خلاف كبير بين النحاة ؛ لأن بعضهم نادى بها في بعض الأحول ، وبعضهم أسقطها والتمس لوناً من ألوان المباشرة .

هذه أهم الأمور التي أمكن إظهارها من خلال دراسة هذا الموضوع .

والله أسأل أن ينال القبول

د . جمال محمد أحمد عوض

مصادر البحث

١. القرآن الكريم .

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي : تحقيق د / رجب عثمان محمد، مراجعة د/ رمضان عبد التواب. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٣. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري تحقيق نصر بهجه البيطار مطبوعات المجلس العلمي العربي بدمشق.

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري قدّم له ووضع فهارسه : حسن حمد بإشراف د / إميل بديع يعقوب . ط ١ بيروت ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٥. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد الأزهري ، دراسة وتحقيق د / عبد الفتاح بحيرى إبراهيم . ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٦. توضيح المقاصد والمسالك على الفية ابن مالك للمرادي ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ط ١٩٧٩ م .

٧. التوطئة : لأبي علي الشلوبيني . تحقيق د / يوسف أحمد المطوع . الكويت- ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.

٨. الجني الداني في حروف المعاني تحقيق : فخر الدين قباوه ، ومحمد نديم فاضل . ط الثانية ١٣٠٤ هـ - ١٩٨٣ م . منشورات دار الآفاق الجديدة .

٩. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، شرحها : تركي فرحان المصطفى . منشورات محمد علي بيضون . بيروت ط الأولى ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م .

١٠. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني . ط دار إحياء الكتب العربية .

١١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق وشرح : عبد السلام هارون (ط بولاق) ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

١٢. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية تأليف الفاضل الرحالة : أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق د / عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة .

١٣. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق الدكتور / نعمان محمد أمين طه . ط دار المعارف ١٩٦٩ م .
١٤. ديوان قيس بن الملوح. دراسة: يسري عبد الغني. دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٩٩٠ م .
١٥. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي . تحقيق : احمد الخراط ط . دمشق ١٩٧٥ م .
١٦. سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق : حسن هنداوي . دار القلم . دمشق ط الأولى١٩٨٥ م .
١٧. شرح الأشموني على الفية ابن مالك ، قدّم له ووضع فهارسه : حسين حمد إشراف د / إميل بديع يعقوب. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية . بيروت ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .
١٨. شرح ألفية ابن معط لابن جمعة القواس ، تحقيق ودراسة د . علي موسى الشوملي ، الناشر مكتبة الخريجي ، ط الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
١٩. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : تعليق : محمد محي الدين عبد الحميد ط إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان .
٢٠. شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك ، حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ط دار الجيل . بيروت .
٢١. شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد البدوي المختون ط هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط الأولى ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م .
٢٢. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبو جناح. العراق ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢ م .
٢٣. شرح الرضي علي كافية ابن الحاجب – طبعة دار الكتب العلمية
٢٤. شرح الشافية للرضي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب حققهما وشرح غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ط ، دار الفكر العربي .

٢٥. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق : رشيد عبد الرحمن العبيدي ، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية . ط الأولى ١٩٧٧ م .
٢٦. شرح عيون الإعراب للمجاشعي تحقيق وتعليق د / عبد الفتاح سليم ط دار المعارف ط ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م .
٢٧. شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د / عبد المنعم أحمد الهريدي . دار المأمون للتراث ط الأولى ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
٢٨. شرح اللمع لابن برهان العكبري تحقيق الدكتور/ فائز فارس ط الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤ م .
٢٩. شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير تحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد ، تصدير الدكتور / رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط الأولى ١٤٢٠ هـ/٢٠٠٠ م .
٣٠. شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي بالقاهرة .
٣١. شفاء العليل للسلسيلي ، دراسة وتحقيق د / الشريف عبد الله على الحسيني البركاني ط بيروت .
٣٢. الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح: عبد السلام هارون ط الثالثة ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .
٣٣. كتاب البيان في شرح اللمع للشريف عمرو الكوفي دار عمار للطباعة والنشر والتوزيع ط الأولي٢٠٠٢م .
٣٤. كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمنى دار عمار للطبع والنشر والتوزيع ط الأولي ٢٠٠٦م.
٣٥. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري .تحقيق د/ عبد الإله نبهان ط دار الفكر بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٣٦. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ط ، المكتبة العصرية . صيدا ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٣٧. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لمحمود بن أحمد العيني ، مطبوع مع خزانة الأدب ، دار صادر . لا . ط .
٣٨. المقتضب للمبرد تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ط ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .